

2016

جوانب من تاريخ عائلات تجارية مغربية بمصر العثمانية

توفيق محمد القبايبي
كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة القاضي عياض، مراكش، المغرب

Follow this and additional works at: <https://digitalcommons.aaru.edu.jo/dirassat>



Part of the [Business Commons](#), [History Commons](#), and the [Migration Studies Commons](#)

Recommended Citation

القبايبي، توفيق محمد (2016) "جوانب من تاريخ عائلات تجارية مغربية بمصر العثمانية", *Dirassat*: Vol. 19 : No. 20 , Article 2.

Available at: <https://digitalcommons.aaru.edu.jo/dirassat/vol19/iss20/2>

This Article is brought to you for free and open access by Arab Journals Platform. It has been accepted for inclusion in Dirassat by an authorized editor. The journal is hosted on [Digital Commons](#), an Elsevier platform. For more information, please contact rakan@aarj.edu.jo, marah@aarj.edu.jo, u.murad@aarj.edu.jo.

جوانب من تاريخ عائلات تجارية مغربية بمصر العثمانية

Cover Page Footnote

ابن خلدون، عبد الرحمن: المقدمة ، تحقيق لجنة من العلماء، دار الفكر، بدون تاريخ، ص 1-394

جوانب من تاريخ عائلات تجارية مغربية بمصر العثمانية (1517-1798م)

توفيق محمد لقبايي

كلية الآداب والعلوم الإنسانية

جامعة القاضي عياض - مراكش

تقديم:

تأتي أهمية دراسة تاريخ العائلات التجارية المغربية بمصر العثمانية، من كون هذه الأسر لعبت أدوارا متميزة في الحياة الاقتصادية لشرائع عريضة من سكان مصر، خلال الفترة الممتدة بين 1517 و1798م. فهي بذلك مكون أساسي من مكونات الازدهار المادي الذي يعتبر ركيزة كل تقدم حضاري.

والعمل التجاري كما حدده ابن خلدون في مقدمته هو «محاولة الكسب بتنمية المال بشراء السلع بالرخص، وبيعها بالغلاء»¹. ومن الشروط الواجب توفرها في التاجر، معرفته بأحوال الأسواق، سواء منها الداخلية أو الخارجية مع حب المغامرة. ولعل هذا هو حال العائلات التجارية المغربية التي استقرت بمصر خلال العهد العثماني.

فمن المعلوم أن العثمانيين عندما بسطوا نفوذهم على مجمل البلاد العربية، ساروا على سياسة قائمة على عدم وضع عوائق أمام انتقال رعايا الإمبراطورية و أموالهم، ما دام هؤلاء الرعايا يؤدون للخزينة العثمانية المطلوب منهم سنويا. وجريا على هذه السياسة فإن الكثير من الأفراد كانوا ينتقلون من بلد عربي إلى آخر والاشتغال في البلاد التي ينتقلون إليها بالمهنة التي يرغبون في مزاومتها، ما دامت قدراتهم الفنية تمكنهم من الاشتغال بها. وقد أتاحت هذه السياسة الفرصة لكثير من المغاربة أن يستقروا في مصر، وإن كان البعض من المؤرخين يرجعون بداية هذا الاستقرار إلى ما قبل التدخل العثماني بالبلاد العربية بزمان

¹ - ابن خلدون، عبد الرحمن: المقدمة، تحقيق لجنة من العلماء، دار الفكر، بدون تاريخ، ص394.

بعيد².

وعلى العموم فقد ازداد تدفق المغاربة إلى مصر في بداية القرن XVIم، حيث لعبوا أدوارا هامة في تاريخ أحداث مصر في تلك الفترة، وخصوصا في المجال الاقتصادي، وهذا ما نصبو إلى إبرازه في هذا المقال.

I - أسباب الهجرة المغربية إلى مصر

نستشف من بعض الروايات التاريخية، على أن الوجود المغربي بمصر يضرب بجذوره إلى فترات أقدم من التواجد العثماني. وهكذا تتحدث النصوص عن توافد مجموعة من القبائل المغربية سواء من أصول أمازيغية أو أصول عربية إلى مصر، في فترات تاريخية مختلفة سابقة للعصر العثماني، بل ابتداء من العصر الفاطمي³.

كما شهد العصر المملوكي هجرة مغربية قوية إلى مصر خاصة بعد سقوط آخر المعاقل الإسلامية بالأندلس سنة 1492م؛ حيث شكل هؤلاء المهاجرون طائفة مهمة عشية نهاية العصر المملوكي، فلقد شاركوا في صد العثمانيين عن مصر، وفي هذا الصدد يذكر ابن إياس، بأن الكتيبة العسكرية التي أعدها طومان باي لملاقاة السلطان سليم الأول في معركة الريدانية سنة 1517م، كان يتقدمها نحو مائتين من الرماة والتركمان والمغاربة⁴، ولهذا لم يتناس السلطان العثماني المغاربة حينما أراد تسفير بعض الفئات من مصر إلى إستانبول، فكان من بين الفئات التي وقع اختياره عليها «أعيان التجار المغاربة»⁵.

² - حول الوجود المغربي بالشرق الإسلامي عامة ومصر خاصة قبل التواجد العثماني، هناك دراسة للأستاذة ليلى الصباغ: الوجود المغربي في الشرق المتوسطي في العصر الحديث، المجلة التاريخية المغربية، العددان 7 و8، ص: 75-98، تونس 1977.

³ - علماء الحملة الفرنسية: وصف مصر، العرب في ريف مصر وصحراواتها، ترجمة زهير الشايب، مكتبة مدبولي القاهرة 980، ج، ص: 55-56.

⁴ - المقصود بالمغاربة هنا كل أبناء المغرب العربي من ليبيا شرقا إلى المغرب الأقصى، ويتم تمييز أهل المغرب الأقصى بإضافة المدينة التي ينتمون إليها، فيقولون فاسي أو مراكشي؛ مما يطرح مشكلة التمييز ما بين "المغاربة" في هذه الفترة.

⁵ - يوجد حاليا بمقر الشهر العقاري بشارع رمسيس بالقاهرة، ويعد هذا الأرشيف من أنفس المصادر لكتابة تاريخ مصر في العصر العثماني، ويحتوي هذا الأرشيف على سجلات المحاكم الشرعية التي أنشئت في ذلك العصر، وهي: محكمة الباب العالي، محكمة بولاق، محكمة مصر القديمة، محكمة

يستفاد إذن من هذه الشذرات التاريخية، المشاركة الفعالة للمغاربة في الأحداث السياسية التي شهدتها مصر غداة التدخل العثماني سنة 1517م، حيث وقفوا يدافعون عن مصر بكل ما أوتوا من قوة، كما أن التجار المغاربة لم يسلموا من المضايقات والتهجير الذي تعرضت له مختلف طوائف المجتمع المصري علي يد السلطات العثمانية.

غير أنه وبسبب العديد من العوامل التي حدثت بالمغرب أو حتى في مصر أثناء الحكم العثماني، فإن هجرة واسعة النطاق انطلقت من المغرب اتجاه مصر. ويلاحظ من خلال أرشيف المحاكم الشرعية، أن التواجد المغربي لم يكن له أثر واضح في مصر إلا ابتداء من سنة 1711م، حيث وصلت في هذه السنة بعض العائلات الفاسية مثل عائلات بن جلون وجسوس والمنجور، وتطلق عليهم هذه الوثائق صفة "الواردين"⁶.

ولفهم أسباب ظاهرة الهجرة المغربية إلى مصر، نرى لزما علينا وضعها في إطارها التاريخي، وعلى هذا الأساس يمكن إيعازها إلى ما يلي:

1. **سياسة المخزن المغربي:** ونقصد بذلك تلك السياسة القاسية التي نهجها السلطان المولى إسماعيل اتجاه المدن، وخصوصا فاس التي أعلنت التمرد على سلطته؛ حيث يتبين من خلال مجموعة من النصوص الواردة عند الزياني، بأن السلطان المولى إسماعيل وكرد فعل منه اتجاه ذلك العصيان كان يقوم بعملية مصادرة واسعة النطاق لكبار تجار فاس، فمثلا في سنة 1710م قبض على أولاد جسوس وأخذ أموالهم وأجلس فقيهم في السوق يتكفف⁷، وفي سنة 1720م غضب السلطان على أهل فاس فبعث هؤلاء علماءهم وأشرفهم للشفاعة فلم يقبل، واشتغلوا بدفع المال فلم يسلم منهم أحد ولم يعرف له عدد، ويعلق

قناطر السباع، محكمة طولون، محكمة قوصون، محكمة الصالح، محكمة الزاهد، محكمة الحاكم، محكمة الصالحية النجمية، محكمة باب الشعرية، محكمة القسمة العسكرية، محكمة باب السعادة والخرق كما يحتوي هذا الأرشيف على سجلات الديوان العالي التي تبدأ من 1740 وتستمر حتى ما بعد عصر محمد علي.

⁶ - محكمة الباب العالي: سجل 193، ص 251، مجلد 08، بتاريخ 1712م.

⁷ - الزياني، أبو القاسم أحمد: الخبر عن أول دولة من دول الأشراف العلويين من أولاد مولانا الشريف بن علي، وهو منقول من كتاب الترجمان المغرب عن دول المشرق والمغرب، باريس 886، ص 27.

الزياني على ذلك بقوله: «وخلت المدينة ولم يبق بها أحد من أهل اليسار»⁸. ولعل هذه السياسة القاسية هي التي جعلت المؤرخ المصري أحمد شلبي عبد الغني يقول: «وكان (المولى إسماعيل) إذا ظهر أحد من بلاده لا بد من قتله ولو كان ولده الذي من صلبه، وسلب نعمته ولو كان من أتباعه إلى أن تشتت أكثر أهل بلاده إلى البلاد والأمصار وتاهوا فيها، ولم يرجعوا إلى الغرب وأكثرهم بالحجاز والشام ومصر السعيدة»⁹.

وسيشهد المغرب بعد وفاة المولى إسماعيل أزمة أكثر خطورة في تاريخه، فمابين سنتي 1727م و1757م، أصبح الجيش مصدرا للاضطرابات، حيث فرض قانونه وأصبح يعين ويخلع من يشاء من السلاطين طمعا في الذي يعطيه قدرا أكبر من الرواتب، وكان هذا الجيش هو عبيد البخاري¹⁰، إلى حد أن السنوات العشرون التي تلت وفاة المولى إسماعيل، شهدت تنصيب اثني عشر سلطانا منهم ابنه عبد الله الذي تم خلع ست مرات وتنصيبه سبع مرات. وخلال فترة الصراع هذه تعرضت فاس والحواضر المغربية لهجمات الجيوش المتنازعة. كما حرص كل من يصل إلى السلطة على جمع أكبر قدر من المال لدفع رواتب الجند والتجهيز للمعارك القادمة، عن طريق مصادرة أملاك الفاسيين والمدن المغربية الأخرى. فمثلا في سنة 1733م، وبعد أن وصل المولى عبد الله إلى سدة الحكم، أرسل قائده محمد وعلي الزموري عاملا على فاس وقال له: «اقبض منهم المال والقه في أبي الخرايب ولا تتركه عندهم ولا تأتني بهم، فما أطغاهم إلا المال حتى استخفوا بالمملكة، فتوجه لفاس ونزل بدار أبي علي الروسي بالمعادي وعين النقباء في كل حومة في كل حومة نقيب، فزعموا له التجار في كل حومة وأهل اليسار والأصول، وأمر النقباء أن يأتوه بالتجار وأهل اليسار إلى أن حضروا عنده فأمر بسجنهم وفرض عليهم خمسمائة ألف مثقال¹¹ من العشرة للثمانية

⁸ - نفسه، ص 8.

⁹ - أحمد شلبي عبد الغني: أوضح الإشارات فيمن تولى مصر والقاهرة من الوزراء والباشات، تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن مكتبة الخانجي مصر، 1978، ص 503.

¹⁰ - BRIGNON (J) et autres: *Histoire du Maroc*, Paris 1967, p 257.

¹¹ - المثلقال وحدة وزن للذهب والأحجار الكريمة والسلع الثمينة، وكان يعادل درهما واحدا أو ثلاثة أسباع الدرهم حسب الظروف السياسية والاقتصادية. ومنذ بداية XVIIIم كان مثقال يساوي درهما ونصف، ويتكون المثلقال من 24 قيراطا ويضاهي القيراط حبة الخروب، فكانت 24 حبة خروب تعطي

للسنة للأربعة إلى الثلاثة إلى ألفين، واشتغل بقبض المال ثم فرض على أهل الزحف اللف إلى المائة ومن تغيب يقبض ولده أو أخاه أو زوجته، وتمادى على ذلك وفرت الناس من فاس وتفرقوا في مدن المغرب وقراه، ومنهم من بلغ تونس ومصر والسودان»¹². ولم يقف الأمر عند هذا الحد، فعندما تولى المولى عبد الله الحكم للمرة الثانية سنة 1739م، قام بمصادرة أغنياء وتجار فاس مرة أخرى¹³.

2. أسباب مرتبطة بقساوة الظروف الطبيعية: فلقد عرف المغرب سنوات عجاف امتدت من سنة 1720م إلى سنة 1724م، صاحبها توالي سنين المجاعة والغلاء وخصوصا بفاس، ويصف القادري هذه الفترة بقوله: «وفي هذه الأعوام كان الغلاء بالمغرب نعوذ بالله منه، وفيما بعده من السنين اشتد الغلاء وارتفعت الأسعار، ووقع مرض في الناس وموت كثير بمرض وغيره من عدم الأقوات، حتى لقد رأيت بالمارستان بفاس - أمنها الله - الذي كانوا يجمعون فيه الأموات ويجهزونهم، فتراكم بعضهم على بعض حتى سعدوا من الأرض نحو القامتين كله معمور بالأموات. شاهدت ذلك وأنا صبي في حد التمييز نعوذ بالله وأدام علينا نعمة لا تزول بمنه وفضله»¹⁴. وفي نهاية سنة 1737م سيتعرض المغرب لمجاعة ضخمة سترتب عنها موت أعداد هائلة من أهالي فاس ومكناس وفرار أعداد كبيرة منهم اتجاه الشرق، حيث يشير القادري إلى ذلك بقوله: «إن ثلثي دور فاس خلت إما لهلاك أصحابها أو لفرارهم»¹⁵.

3. أسباب اجتماعية: هناك سبب آخر لهجرة المغاربة إلى مصر في بداية القرن XVIIIم، وخصوصا في صفوف العائلات الفاسية، فلقد كانت الغالبية العظمى من هذه العائلات تعود في أصولها إلى أصول يهودية مثل عائلات المنجور وبناني

مثقالا واحدا؛ للمزيد من التفاصيل الرجوع إلى كتاب وصف مصر في المقال الذي نشره صامويل برنار وهو أحد علماء الحملة الفرنسية، ج6، ص15.

¹² - الزباني: مصدر سابق، ص39.

¹³ - نفسه، ص48.

¹⁴ - القادري، محمد بن الطيب: نشر المثنائي لأهل القرن الحادي عشر والثاني، تحقيق محمد حجي وأحمد التوفيق، الرباط 1982، ج3، ص253.

¹⁵ - القادري: التقاط الدرر ومستفاد المواعظ والغبر من أخبار وأعيان المائة الحادية والثانية عشر، تحقيق هاشم العلوي القاسمي، بيروت، 1983، ج1، ص375.

وجسوس وميارة وشقرون وجلون والحلو¹⁶، وكان يطلق عليه اسم البلديين (أي ذوو الأصول اليهودية التي اعتنق أجدادهم الإسلام)، وقد كان هناك صراع دائم بين الأشراف والبلديين حول السيطرة على اقتصاديات المدينة، وكذلك حول السكنى في أهم أحياء فاس التجارية وهو حي القيسارية، حيث حرص كل تاجر يريد الارتقاء في سلم الهرم الاجتماعي في الحصول على محل تجاري فيها¹⁷. وعلى الرغم من أن المولى الرشيد العلوي سمح للبلديين بالسكنى في القيسارية وأبدى اتجاههم بعض المرونة، إلا أن المولى إسماعيل اتبع اتجاههم سياسة عنيفة، حيث قتل العديد من علمائهم، كما اتبع معهم سياسة قاسية، فصادر ممتلكات العديد من أغنيائهم -كما سلف-. وكان البلديون في بداية القرن XVIII م مقيمين في المدينة القديمة، ولم يكونوا يشكلون طبقة اقتصادية واحدة، فلقد كان فيهم التجار والحرفيون وأصحاب الدكاكين والمتسببون الفقراء، وقد رفض أشراف فاس وعامتها الاختلاط بهم والزواج منهم ونظروا إليهم دائماً على أنهم أقل منهم مرتبة اجتماعية¹⁸. ولعل هذا التهميش الذي أحس به هؤلاء البلديون داخل المجتمع الفاسي، هو ما جعل العديد منهم يقررون الهجرة إلى الشرق¹⁹.

¹⁶ - لوتورنو، روجيه: فاس قبل الحماية، ترجمة محمد الأخضر غزال ومحمد حجي، بيروت 1986، ص 648.

¹⁷ - الغري، محمد: بداية الحكم المغربي في السودان الغربي، بغداد 1982، ص 195. وكذلك الرجوع إلى مقالة: قرنفل، حسن تحت عنوان "النشاط التجاري بفاس في القرن 19م"، ضمن أعمال ندوة التجارة في علاقتها بالدولة والمجتمع عبر تاريخ المغرب، كلية الآداب عين الشق، 1989، ج 2، ص 51.

¹⁸ - لقد تسبب النفور من هؤلاء المهاجرين الذين أطلق عليهم أهل فاس المنافقين في حدوث اضطرابات دامية متصلة الحلقات، وقام اللغظ بين العلماء وأصحاب الإفتاء، فكان منهم المدافع عن أهل فاس والمدافع عن المهاجرين، وألف واحد من المهاجرين واسمه محمد ميارة كتاباً دافع فيه عن إخوانه وهو "نصيحة المغتربين وكفاية المضطربين فيمن زعم التفرقة بين المسلمين بما لم ينزله رب العالمين ولا أخبر به الصادق الأمين، ولا ثبت عن الخلفاء المهتدين" مخطوط بالخزانة العامة بالرباط تحت رقم 7248 وقد قامت الأستاذتان مينة المغاري وحفيظة الداوي بتحقيقه ضمن منشورات GREJM، دار أبي رقرق الرباط، 2007.

¹⁹ - رزق، يونان ليبب: العلاقات المصرية المغربية منذ مطلع العصور الحديثة حتى عام 1912 م القاهرة، 1990، ص 138.

4. **الرحلة للحج وطلب العلم:** تنوعت أسباب رحلات المغاربة إلى الشرق بين طلب العلم والتجارة وأداء فريضة الحج. فلقد كان المغاربة ولأسباب جغرافية يشكلون عنصراً أساسياً من القافلة المصرية التي تعتبر رابع القوافل التي تخرج إلى الحجاز من شتى أنحاء الدولة العثمانية بعد قوافل الشام والعراق واليمن²⁰.

فلقد غدا الحجاز مند الفتح العربي الإسلامي لبلاد المغرب، قبلة أنظار المغاربة ومهوى أفئدتهم ووصفوا رحلاتهم إليه²¹، وقد كانت مصر محطة حتمية في طريق قوافل الحج المغربية ذهاباً وإياباً يستريحون فيها، حيث كان ركب الحج المغربي يصل عادة إلى القاهرة في منتصف رمضان بعد أكثر من ثلاثة أشهر من خروجه من فاس بعد رحلة شاقة جداً عبر الأراضي الصحراوية التي تنذر بها مصادر المياه خاصة تلك الممتدة من طرابلس إلى مصر عبر صحراء مصر الغربية، لذا كان عليهم أن يقضوا في مصر حوالي شهر إلى غاية الربع الأول من شهر شوال للراحة حتى يتحرك مكعب الحج المصري، فيتوجهون معه إلى الحجاز حيث تستغرق رحلة الذهاب والعودة إلى مصر حوالي ثلاثة أشهر، وعلى إثر عودتهم إلى مصر كان عدد من المغاربة يطيلون أمد إقامتهم في مصر إما للتجارة أو الدراسة أو التعليم²². وكان وجود مغاربة من أقاربهم أو معارفهم يشجعهم على الاستقرار المؤقت الذي سرعان ما كان يتحول إلى استقرار نهائي²³.

خلاصة القول، أن الرحلة إلى الحج كانت من بين العوامل التي ساعدت

²⁰ - نفس المرجع، ص 138.

²¹ - ومن هذه الرحلات نذكر على سبيل المثال لا الحصر:

* - القاسم بن يوسف التجيبي السبتي (ت 1329م): مستفاد الرحلة والاغتراب.

* - ابن رشيد محمد بن عمر الفهري السبتي (ت 1321م): ملء العيبة في ما جمع بطول الغيبة في الوجهة الوجيية إلى مكة وطيبة.

* - محمد بن محمد العبدري الحيحي (كان حياً سنة 1289م): الرحلة المغربية.

* - ابن بطوطة (ت 1377م): تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار.

* - وقد خصص الأستاذ أحمد عمالك فصلاً كاملاً لركب الحج الناصري، تحدث فيه عن هيئة الركب وتتبّع طريقه وعدد المراحل التي يقطعها في الذهاب والإياب، وأهم المنازل التي ينزل بها الحجاج إما بقصد الراحة أو المتاجرة، انظر جوانب من تاريخ الزاوية الناصرية، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية الرباط 2006، ج 1، ص 163.

²² - رزق، يونس لبیب: مرجع سابق، ص 181.

²³ - رمون، أندريه: المدن العربية الكبرى في العصر العثماني، ترجمة لطيف فرج، القاهرة 1991، ص 47.

الكثير من العائلات المغربية - وعلى الخصوص الفاسية - منها على تفضيل الهجرة إلى مصر في بداية القرن XVIIIم، حيث كان العديد من أفرادها قد مروا لمرات عديدة بمصر أثناء ذهابهم للحج وبالتالي فقد كانوا على معرفة طيبة بمصر ومجتمعها وفرص النجاح التي يمكن أن يلاقوها بها.

كما كان حب المغاربة للعلم وحرصهم على استقائه من مختلف مصادره، من العوامل شبه الثابتة في حركة الهجرة المغربية إلى مصر خلال العصر العثماني، حيث كانت قبلتهم الثقافية والعلمية التي يحجون إليها ليدرسوا ويدرسوا في أزهرها الشريف وفي مدارسها العلمية المختلفة المنتشرة في القاهرة وفي مدنها الأخرى كالمحلة ورشيد ودمياط والإسكندرية، فالطبيب عبد القادر بن شقرون المكناسي أهم أطباء المغرب في النصف الأول من القرن XVIIIم، اغتنم فرصة قيامه بمناسك الحج ليدرس الطب على يدي الطبيب أحمد الزيدان في مصر²⁴.

إن المتتبع لسلسلة العلماء المغاربة الذين ترد تراجمهم في كتب التراجم الخاصة بمصر العثمانية²⁵، ليندهش لضخامة هذه السلسلة ولنشاطها ومشاركتها في مختلف أوجه النشاط الثقافي، حيث وصل الكثير منهم إلى أعلى مناصب التدريس والإفتاء في الأزهر ومدارس القاهرة والإسكندرية، لدرجة أن الجبرتي نعت أحد العلماء المغاربة بعبارة «أعيان أهل الإفادة والتدريس بالجامع الأزهر»²⁶. كما حاز بعض هؤلاء المغاربة على ثقة أساتذتهم من العلماء المصريين، فأوكلوا لهم مهمة التدريس نيابة عنهم دون غيرهم؛ كما حدث مع الشيخ العلامة أبو العباس المغربي (ت1788م) الذي أذن له أستاذه الشيخ علي الصعيدي في التدريس «فصار يقرئ الطلبة في رواقهم وراج أمره لفصاحته وجودة حفظه، واشتهر أمره وصارت له في الرواق كلمة واحترمه علماء مذهبه

²⁴ - بن شقرون، عبد القادر: الطب العربي في القرن XVIIIم من خلال الأرجوزة الشقرونية، تحقيق بدر التازي، ترجمة عبد الهادي التازي، القاهرة 1984، ص 21-22.

²⁵ - من بين أهم كتب التراجم في هذه الفترة، نذكر على سبيل المثال:

* - الجبرتي، عبد الرحمن: عجائب الآثار في التراجم والأخبار.

* - المحببي، محمد: خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر.

* - المرادي، محمد خليل: سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر.

²⁶ - الجبرتي، عبد الرحمن: عجائب الآثار في التراجم والأخبار، القاهرة 1904، ج 2، ص 375.

لفضله وسلطة لسانه»²⁷.

وقد كان للمغاربة رواقهم بالجامع الأزهر وهو من أقدم الأروقة وأكثرها نشاطا، كما كان أكثرها ثراء نظرا لكثرة الأوقاف الموقوف عليه من جانب التجار المغاربة المقيمين في مصر والتي كان ريعها والنظر والتحدث بشأنها تحت تصرف ونظر شيخ الرواق مباشرة ليصرف منها على طلاب ومصالح الرواق²⁸.

كما حرص عدد كبير من الحجاج المغاربة على إطالة مدة إقامتهم بالقاهرة لمتابعة دراستهم على أيدي مشاهير المشايخ للحصول منهم على شهادة إجازة تسمح لهم بالتدريس في بلادهم، وكان بعضهم يقيمون في القاهرة بصفة نهائية وبذلك يدعمون الرواق المغربي الذي سيصبح منذ بداية القرن XVIIIم أهم وأكبر أروقة الجامع الأزهر²⁹، وقد تميزت عائلات مغربية عديدة بازدواجية في العمل العلمي والتجاري مثل عائلات بناني والسقاط وجسوس³⁰.

5. موقع مصر والنشاط التجاري بها: جذبت مصر بموقعها الاستراتيجي العديد من العناصر التجارية المغربية الراغبة في الثراء والعمل التجاري. ومن المؤكد أن المغاربة تعرفوا على النشاط التجاري الضخم في مصر من خلال قافلة الحج، ولعل الأمل في تحقيق أرباح أوفر من تلك التي يمكن تحقيقها في المدن المغربية والرغبة في ارتقاء مكانة بين التجار، كانت وراء اتخاذ عدد كبير من التجار قرار التزوج والاستقرار في مصر. ذلك أن ازدهار أسواق القاهرة التي وصفها معظم الرحالة الأجانب بأنها مركز التجارة الذي لا نظير له في جميع أنحاء العالم هي التي جعلت كبار التجار المغاربة يعرفون بأن فرص النجاح التي تنتظرهم هي

²⁷ - الجبرتي: مصدر سابق، ج 1، ص 379.

²⁸ - كان للمغاربة باب ضمن أبواب الأزهر التسعة القديمة، وهو الكائن اتجاه درب الأتراك، وكان رواق المغاربة على يمين الداخل من باب المغاربة وكان له بابان ويشتمل على خمس بوائك قائمة على أعمدة رخامية، و به مساكن علوية ومكتبة كبيرة ومطبخ وبئر وحنفية، وله كاتب وشيخ من بين العلماء المغاربة ويستحق أوقافه كل مجاور مغربي؛ للمزيد من التفاصيل الرجوع إلى (خفاجي، عبد المنعم: الأزهر في ألف عام، بيروت 1988، ج2، ص152).

²⁹ - ريمون، أندريه: المدن العربية.... مرجع سابق، ص78.

³⁰ - الجبرتي: مصدر سابق، ج 2، ص36.

أكبر في مدينة ضخمة مثل القاهرة³¹. كما أن وجود العاطفة الانتمائية سهل بدوره التقارب بين مصر والمغرب قد شجع التجار على العمل في عمليات التجارة بين المغرب والمشرق، ويعلق روجيه لوتورنو على هجرة الفاسيين إلى المشرق بقوله: «لم يكن الفاسيون يشعرون بالغربة، يجدون فيها - أي مصر - عادات كعادتهم ولغة قريبة من لغتهم ومساجد وحمامات وأهم الأشياء التي اعتادوها، لكنهم كانوا مدفوعين أيضا بشيطان التجارة»³². وثمة عامل آخر سهل انتقال المغاربة إلى مصر، وهو أوجه الشبه بين الولايات الخاضعة للدولة العثمانية في البيئة الاجتماعية التي لم تكن تختلف عن تلك التي تركوها في بلادهم، إذ كان باستطاعة أي منهم أن يمارس التجارة على نحو ما كان يفعله بوطنه الأصلي دون حاجة إلى تغيير أساسي في مهنته أو حتى مكانته الاجتماعية، أو بمعنى آخر أنه كان من اليسير عليهم أن يندمجوا اجتماعيا في القاهرة عند مستوى مشابه لمستواهم في فاس. كما أن الوجود المغربي القوي بمصر منذ العهد المملوكي في أغلب المدن المصرية، ساعد على هجرة مغربية كثيفة خلال العهد العثماني حيث يجد المرء نفسه وسط مجموعة من الأقارب والمعارف المتفقيين معه في الثقافة واللهجة والعادات؛ هذا دون أن ننسى عاملا مهما ألا وهو وجود فروع العديد من الزوايا المغربية بمصر والتي كانت تستقبل الفقراء من المهاجرين وتقدم لهم الخدمات المجانية من أمور المعيشة والسكن³³، وهذه كلها عوامل ساهمت في تواجد كثيف للمغاربة بمصر خلال العهد العثماني.

6. التوزيع الجغرافي للمغاربة في مصر: ليست هناك معلومات دقيقة عن أعداد المغاربة في مصر خلال الفترة العثمانية، ولعل هذا راجع إلى عدم وجود إحصائيات بمجمل سكان مصر قبل 1864م؛ والذين قدرهم علماء الحملة الفرنسية بمليونين ونصف³⁴. غير أن الأكيد هو أن المغاربة كانوا أكبر جالية

³¹ - TERENCE (walz): Trade between Egypt and Bilad al sudan (1700 -1820), Cairo 1978, p 2

³² - لوتورنو: مرجع سابق، ص 641.

³³ - نيللي، حنا: تجار القاهرة في العصر العثماني، ترجمة رءوف عباس حامد، القاهرة، 1997، ص 66.

³⁴ - دي شابرول (ج): وصف مصر (المصريون المحدثون)، ترجمة زهير الشايب، القاهرة، 1979، ج 1، ص 19

إسلامية وافدة على مصر في هذه الفترة، تركزت بأكبر المدن المصرية مثل القاهرة والإسكندرية ورشيد والفيوم وطنطا ووأسيوط، ونتيجة لذلك أصبحت الكثير من أحياء وشوارع وحارات وأسواق العديد من المدن المصرية تحمل أسماء مغربية أو شخصيات مغربية، بل إن خليجا من الخلجان الصغيرة التي كانت تتناثر على أطراف القاهرة أصبح يسمى باسم «خليج المغربي»³⁵.

وفي القاهرة، سكن المغاربة في مناطق وأحياء معينة، حيث تركزوا وبصورة كبيرة في منطقة مسجد ابن طولون، والذي كان يستخدم كنقطة تجمع الحجاج وكمقر للإقامة في أحيان كثيرة. ونظرا لقربه أيضا من أسواق ميدان الرميطة التي تباع فيها جميع لوازم وأدوات الحج من أحزمة وغيرها والتي يحتاجها عادة الحجاج المغاربة والمصريون على حد سواء³⁶. كما سكن المغاربة في حي باب الشعريّة، حيث لا يزال هذا الحي يحتفظ إلى اليوم بوحدة من أهم حاراته تسمى بـ«حارة المغاربة»³⁷. واقتنت العائلات الفاسية التي هاجرت إلى مصر خلال القرن XVIIIم، العديد من الدكاكين في حي الغورية وهو حي المعاملات التجارية في تلك الفترة. وسكنت بحي الجوزدية القريب من أماكن عملها بالغورية عائلات أخرى، مثل عائلات بناني وجسوس والسقاط وآل الشرايبي. ومع استمرار تدفق العائلات الفاسية خلال القرن XVIIIم، عمل التجار المغاربة على إزاحة الفحامين وصغار التجار والحرفيين من حي الفحامين - وهو امتداد لحي الغورية - حيث تمكنوا في الربع الأخير من هذا القرن من تحويله

³⁵ - رمون، أندريه: فصول من التاريخ الاجتماعي للقاهرة العثمانية، ترجمة زهير الشايب، القاهرة، 1974، ص20.

³⁶ - تأتي تسمية الميدان بالرميطة، لأن الأرض المحيطة به كانت واقعة بين هضبتين عاليتين، الأولى التي بنيت عليها قلعة جبل المقطم (قلعة صلاح الدين الأيوبي) شرقا، والثانية التي بنيت عليها قلعة الكباش. وكان الميدان ملتقى وامتداد لرمالهما وترابهما فسمي باسم الرميطة. وكانت أرض الميدان مجرد أرض فضاء حتى عمل أحمد بن طولون ميدانه بهذه البقعة، وفي العصر الفاطمي صارت سوقا يباع فيه الخيل والدواب، وعرف تعديلات خلال العصرين الأيوبي والعثماني حيث أصبح سوقا لبيع الأحزمة والشاشية؛ انظر الششتاوي، محمد: ميادين القاهرة في العصر المملوكي، القاهرة، 1999، ص7-10.

³⁷ - باب الشعريّة حي شعبي قديم من أحياء القاهرة، تسميته ترجع إلى طائفة من البربر يقال لهم بنو الشعريّة، وهو أحد باين كانا في جزء من السور الشمالي الذي شيده بهاء الدين قراقوش وزير صلاح الدين الأيوبي، ويمتد بين الناصية الشمالية الغربية لحصن القاهرة الفاطمي وبين قلعة المقس التي بنيت عند ضفة النيل في ذلك الوقت.

إلى منطقة تجارية متخصصة في تجارة الطرايش والشاشية³⁸.

ولأسباب ثقافية ودينية، كانت منطقة الأزهر نقطة جذب طبيعي للمغاربة، حيث حرص التجار المغاربة على امتلاك منازل لإيواء أقاربهم أو لتأجيرها للحجاج المغاربة الذين كانوا يحرصون على السكنى بجوار الجامع الأزهر، وفي هذا الصدد يذكر أبو سالم العياشي في رحلته: «دخلنا القاهرة ضحى ولم نجد دارا للكراء بقرب الأزهر مع شدة رغبتنا في ذلك، فطرحنا أمتعتنا بوكالة قايتباي بباب الأزهر الغربي، وجعلنا نطلب دارا للسكنى فما وجدناها إلا آخر النهار بمحل يقال له البرديكية، وجدنا هناك دارا واسعة فيها عدة مساكن إلا أنها بعيدة عن الأزهر بنحو من أربعمئة خطوة»³⁹.

كما استقر عدد من المغاربة في منطقة بين القصرين التي كان جامعها يسمى بجامع المغاربة⁴⁰. واستقرت العائلات الثرية المغربية مثل عائلات الشرايبي وبناني والقباج ومشيش بأرقى أحياء القاهرة وهو حي الأزبكية، حيث ابنت قصورا فخمة للراحة والاستجمام بعيدا عن ضوضاء وضجيج العاصمة⁴¹.

واستقر المغاربة بالإسكندرية حيث لا تزال العديد من أحياء المدينة تحتفظ بأسماء العائلات المغربية مثل الشاطبي والبيطاش، أما مدينة رشيد فقد شهدت هجرة مغربية كبيرة لكونها من موانئ الشمال المصري، وقام المغاربة بتشديد حي جديد كان يعرف بعزبة المغاربة. كما شهدت الفيوم وجودا مغربيا ملحوظا، وكان أحد أسواقها يعرف بسوق المغاربة. وكانت أسيوط تحتفظ بطائفة مغربية أيضا. وكان يقطنها بسبب موقعها على طريق الحج عبر القصير عدد ليس بقليل من المغاربة⁴².

خلاصة القول، أن مصر شهدت هجرات مغربية متتالية شكلت جزءا مهما من

³⁸ - الجبرتي: مصدر سابق، ج 2، ص 650.

³⁹ - العياشي، أبو سالم عبد الله بن محمد (ت1679م): ماء الموائد (رحلة)، تحقيق محمد حجي، الرباط 1977، ج1، ص125.

⁴⁰ - الجبرتي: مصدر سابق، ج1، ص491.

⁴¹ - عبد الرحيم، عبد الرحمن: فصول من تاريخ مصر الاقتصادي والاجتماعي في العصر العثماني، القاهرة، 1990، ص260.

⁴² - حسام، عبد المعطي: العائلة و الثروة، القاهرة، 2008، ص35.

النسيج الديموغرافي العام في مصر، انصهرت بسرعة في المجتمع المصري بعاداتها وتقاليدها وثقافتها لتخلق فسيفساء حضارية أثرت تأثيرا كبيرا في الحضارة المصرية الحديثة والمعاصرة.

II- النشاط التجاري لمغاربة مصر خلال العهد العثماني

كان لأبناء الجالية المغربية الذين استقروا بمصر قبل مجيء العثمانيين أو الذين وفدوا بعده، دور المشاركة الفعالة في أوجه النشاط الاقتصادي المصري المختلف، وعلى الخصوص منه النشاط التجاري؛ فلقد وجدت تنظيماتهم في مختلف المدن المصرية، كما كان لها علاقات مع موانئ البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر، الشيء الذي يبرهن على اتساع دائرة نشاطها.

1. **الوكالات والأسواق كمنظمات تجارية مغربية:** يمكن من خلال تصفح وثائق المحاكم الشرعية، إحصاء ثلاثة وعشرون ومائة (123) وكالة تجارية ومهنية بالقاهرة خلال الفترة العثمانية، وجل هذه الوكالات لا تكاد تخلو من وجود طائفة من التجار المغاربة وأصحاب المهن الصناعية. بل إن الكثير من هذه الوكالات سيطر عليها المغاربة وسيطرة كاملة أفرادا وجماعات؛ ومن أبرز الأمثلة على ذلك وكالة الزيت ببولاق القاهرة وهي وكالة متخصصة في تصنيع الزيت وتجارته وكذلك سيطرتهم على وكالتي الزيت بشارع الغورية وشارع باب الشعرية⁴³. كذلك مثلت وكالة الماوردي بخط الفحامين⁴⁴ منظمة تجارية مغربية ضخمة للمتاجرة في مختلف أنواع السلع التي احتكرها التجار المغاربة، مثل الخواجا الحاج محمد الكوهن والخواجا الحاج عبد الرحمن بن الحاج محمد الشهير بالحلو المغربي الفاسي وغيرهم⁴⁵. كذلك كان الوضع بالنسبة لوكالة الجراكسة التي كانت متخصصة في تجارة البن المربحة، ووكالة الكعكيين بخط

⁴³ - مبارك، علي: الخطط الجديدة لمصر القاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة، القاهرة، 1887، ج2، ص25 وكذا ج3، ص76 حيث يذكر هاتين الوكالتين الأخيرتين.

⁴⁴ - خط الفحامين: كان يعرف أيضا بشارع العطارين يبتدئ من جوار باب جامع الغوري الصغير وينتهي عند أول شارع المؤيد. ويذكر مبارك علي أن هذه الوكالة كانت معدة لبيع أصناف البضائع المغربية. مبارك: مصدر سابق، ج3، ص37-38

⁴⁵ - نفسه: ج2، ص95-96، وخط الكعكيين كان في ذلك الوقت يبتدئ من شارع الغورية وينتهي إلى شارع الباطنية، كان به حمام الغوري وجامع سيدي يحيى بن عقبة الذي كانت أوقافه تحت نظر الشيخ محمد الهواري المغربي.

الكعكيين حيث اشتهرت هذه الوكالة ببيع الصباغات⁴⁶. وهناك وكالة السكر ببولاق، ووكالة المرجان بالقاهرة حيث احتكرت أسرة السقاط المتاجرة في هذه السلعة استيرادا وتصديرا حتى أن الحاج محمد السقاط بن الحاج محمد المغربي الفاسي كون شركة لهذه التجارة بتلك الوكالة، هذا فضلا عن بعض الوكالات التي سميت بأسماء بعض التجار المغاربة مثل وكالة الشرايبي التي سميت باسم زعيم هذه العائلة، وكان موقع هذه الوكالة بخط الغورية⁴⁷؛ ووكالة السيد أحمد المراكشي بشارع مرجوش⁴⁸، ووكالة المغاربة بخط طولون⁴⁹. وهكذا أصبحت الوكالات التجارية تمثل شكلا من أشكال التنظيم التجاري المغربي داخل المدن المصرية.

أما الشكل الثاني من أشكال التنظيمات التجارية المغربية داخل المدن المصرية، فيتمثل في الأسواق التي يتنوع نشاطها التجاري. وبما أن الوجود المغربي كان سابقا عن دخول العثمانيين إلى مصر بفترة طويلة، فإن التجار المغاربة مارسوا من خلال منطقة مسجد طولون مختلف أنواع التجارة، بل إن المصادر تثبت وجود أسواق فرعية داخل هذا السوق متخصصة في بيع أنواع من السلع المغربية مثل الأحزمة. وقد كان التنظيم التجاري المغربي بسوق طولون قويا وله شيوخه ووكلاؤه المتحدثون باسمه طوال الفترة العثمانية⁵⁰. كما كان للمغاربة نفوذ على أسواق الجملة وسوق الشرب بخط الغورية، حيث كان التجار المغاربة يشتهرون بتجارة الأقمشة الهندية المستوردة من الهند عن طريق وكلائهم المقيمين بالبحر الأحمر، وقد اشتهر من بين هؤلاء التجار كل من الحاج أحمد الزرهوني بن الحاج الشاوي الفاسي المغربي، و الخواجا محمد الشهير بابن جلون بن علي الفاسي المغربي، والسيد الشريف عبد السلام الفاسي المغربي وغيرهم من الذين كانوا يستوردون هذه الأقمشة ويقومون بتوزيعها داخل

⁴⁶ - وثائق المحاكم الشرعية: المحكمة العسكرية، سجل 175، ص 179، ملف 238.

⁴⁷ - خط الغورية كان يبتدئ من الأشرية وينتهي إلى خط الكعكيين، وكانت توجد به عدة وكالات منها وكالة الزيت. مبارك، علي: مصدر سابق، ج 2، ص 24-25.

⁴⁸ - مبارك، علي: م. س، ج 3، ص 24.

⁴⁹ - نفسه: ج 2، ص 24.

⁵⁰ - محكمة طولون، س 208، ص 205، م 1018 بتاريخ 22 مارس 1662.

مصر ويصدرون جزء منها إلى أوروبا وبلدان المغرب العربي⁵¹. ومن الأسواق الأخرى التي كان المغاربة لهم فيها السيطرة سوق السلاح وسوق الصاغة وسوق باب الشعرية وسوق مصر القديمة⁵². وكذلك كان الوضع بالنسبة لأسواق الإسكندرية والمنصورة ورشيد ودمايط، وتكفي الإشارة إلى أن السوق الرئيسي بالإسكندرية والذي يعد من أشهر أسواقها كان يعرف باسم سوق المغاربة⁵³.

هكذا كانت الأسواق والوكالات المصرية في غالبيتها بمثابة منظمات تجارية مغربية، لها دورها الفعال والمؤثر آنذاك في حياة مصر وتاريخها الاقتصادي والاجتماعي، حيث كانت تعج بالحركة طوال العام وبخاصة في مواسم الحج ويقصدها الناس من سائر أقاليم مصر⁵⁴.

2. السلع التجارية: تاجر مغاربة مصر العثمانية في كل السلع، والتي كانت إما سلعا أو منتجات مغربية جلبت من المغرب لتباع في مصر أو تصدر إلى بلدان المشرق العربي مثل الطرابيش والأحذية والجلابيب؛ أو سلعا شرقية عربية شامية أو حجازية أو يمنية أو عراقية لتباع في مصر أو تصدر إلى أوروبا؛ أو سلعا هندية أو إفريقية لتباع في مصر أو تصدر إلى أوروبا أو إلى البلدان العربية الأخرى. وأهم السلع كانت: الأقمشة الحريرية، الأقمشة الهندية، الأقمشة الصوفية، الشيلان المغربية، الفوط، الأحزمة، الأحرمة، العطور، الزيوت، المرجان، الصابون، الملابس القطنية، البخور الأحجار الكريمة، الحلي، البن، السكر، الجلود، الحبوب، النحاس المصنوع، الحديد، التوابل، الأسلحة، الطرابيش⁵⁵.

وبما أن هذه السلع كانت كلها سلعا استهلاكية، فقد كانت لها أهمية بالغة في حياة المجتمع المصري آنذاك، لذا عادت على المتاجرين فيها بأرباح وفيرة وخصوصا تجاري البن والأقمشة. ويتضح من وثائق الفترة أن تجاري البن والأقمشة المختلفة، أصبحوا بيد عائلات معينة من الجالية المغربية المقيمة بمصر، وهذا ما يستوجب إلقاء نظرة على أهم العائلات التجارية المغربية

⁵¹ - محكمة الصالحية النجمية، س 525، ص 422، م 629 بتاريخ 21 نونبر 1763م .

⁵² - محكمة طولون، س 204، ص 279، مادة 1143، بتاريخ 27 يونيو 1662.

⁵³ - عبد الرحيم، عبد الرحمن: دور المغاربة في تاريخ مصر في العصر الحديث، تونس 1978، ص 67.

⁵⁴ - مبارك، علي: مصدر سابق، ج 2، ص 11-12-27.

⁵⁵ - محكمة طولون، س 204، ص 279، مادة 1143، بتاريخ 27 يونيو 1662.

ودورها في تاريخ مصر الاقتصادي.

3. العائلات التجارية المغربية في مصر: هناك إشكالية تطرح نفسها، ألا وهي عدم التوفر على إحصائيات دقيقة أو حتى تقريبية للعدد الإجمالي للعائلات المغربية التجارية في مصر، ومن ثم يصعب علينا الترجمة لها، وهذا المعطى سيجعلنا نقوم بعملية وصفها، والترجمة للبعض منها، وتقييم دورها في الحركة الاقتصادية بمصر العثمانية وفق المعلومات المتوفرة.

إن المغاربة لم يكن عددهم كبيرا في مصر - كما سبقت الإشارة إلى ذلك - قبل سنة 1712م، على الرغم من أن شاهيندر تجار مصر⁵⁶، كان من أهل فاس منذ 1679م، وهو محمد بن محمد ابن قاسم الشرايبي. وبعد سنة 1712م بدأ الفاسيون يتوافدون على مصر بأعداد كبيرة وكلها عائلات تمثل الشريحة الوسطى لـ "البورجوازية" التجارية في المجتمع المغربي، على اعتبار أنها كلها كانت تعمل في التجارة قبل وصولها إلى مصر⁵⁷، وقد وجد هؤلاء الوافدون الجدد من التجار في آل الشرايبي السند والعون.

أما الوجود المغربي في موانئ الشمال المصري (الإسكندرية، رشيد ودمياط) فلم يكن مهما، ومرجع ذلك يعود إلى ضعف العلاقات بين الموانئ المغربية والإسكندرية، حيث مثلت قافلة الحج العنصر الرئيسي لتجارة المغرب مع مصر⁵⁸. غير أن التركيز المغربي كان قويا في موانئ البحر الأحمر خاصة جدة التي استقرت بها عائلة السقاط وهي من أصول فاسية، وقد استطاعت هذه العائلة تكوين شبكات تجارية تشمل مخا وعدن والهند⁵⁹. وعلى هذا الأساس يمكن

⁵⁶ - لم يكن هذا المنصب منصبا إداريا بل منصبا شرفيا، وكان اختياره يتم بواسطة التجار أنفسهم ولا تتدخل الدولة إلا في عملية تعيينه لإعطائه الصفة الشرعية، وكان من واجباته الدفاع عن مصالح التجار والتجارة، والحد من المنافسة العنيفة بين التجار للمحافظة على تحقيق أرباح عالية، كما كان يشارك في تعيين شيوخ الأسواق والسمارة والدالين، إضافة على تدخله لفض أية منازعات تتعلق بالتنظيمات الداخلية لطائفة التجار وحل المشاكل والقضايا التجارية بالقاهرة؛ انظر رفعت موسى: الوكالات والبيوت الإسلامية في مصر العثمانية القاهرة، 1993، ص 108.

⁵⁷ - لوتورنو: مرجع سابق، ج 1، ص 648.

⁵⁸ - جيرارد: الحياة الاقتصادية في مصر خلال القرن الثامن عشر، الجزء الرابع من كتاب وصف مصر، القاهرة، 1948، ص 279.

⁵⁹ - بوكهارت (لويس): جدة؛ الدكاكين والميناء والعمور، ترجمة سمير عطا، بيروت، 1994، ص 125.

تحديد أهم العائلات المغربية التي تواجدت بالديار المصرية فيما يلي:

◀ **عائلة الشرايبي:** حرص عبد الرحمن الجبرتي على الترجمة لهذه العائلة الفاسية دون غيرها من العائلات المغربية التي استقرت بمصر، ومرجع ذلك - في نظرنا - يرجع إلى الدور الكبير الذي لعبته هذه العائلة في الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية في مصر.

إن عائلة الشرايبي هي عائلة فاسية غير معروف بالتحديد متى استقر المقام بعيمدها في مصر؛ وإن كانت بعض المصادر ترجع هذا الاستقرار إلى ما بين 1625 و1630م حيث حل الأخوان قاسم وعبد القادر ابنا علي الشرايبي بمصر، ويبدو أنهما كان بصدد الحج وأن النشاط الاقتصادي الكبير في القاهرة هو الذي شجعهما على الاستقرار بها حيث عملا بتجارة البن واستقرا بمنطقة الغورية⁶⁰. وقد حرص آل الشرايبي منذ استقرارهم بالقاهرة على التماسك العائلي فيما بينهم، وتزوجوا من الجواري البيض. لا يذكر الجبرتي تاريخ وفاة قاسم والدور الذي قام به، إلا أنه يوضح أن أخاه عبد القادر استقر في جدة وأن ابنه أنجب خمسة (5) أولاد وهم: عبد القادر وعبد الرحمن وفرحة ومحمد الدادي الصغير، وقد تزوج ابن أخيه محمد بن قاسم الشرايبي المقيم بالقاهرة من ابنته فرحة وأنجب منها ولده الوحيد الذي لقب فيما بعد بالكبير⁶¹.

وقد أسهمت هذه الصلات الدموية والقربانية في دعم التعاون التجاري بين فرعي العائلة في جدة والقاهرة، حيث عمل آل عبد القادر الشرايبي المقيمين في جدة وكلاء لبني عمومته في القاهرة وارتكز نشاطهم الرئيسي على تجارة البن والتوابل. وقد استطاع محمد بن قاسم أن يصبح خلال منتصف القرن XVIIم من أكبر تجار القاهرة لدرجة أنه حصل قبل وفاته سنة 1655 على لقب الخواجا⁶².

وفي بداية النصف الثاني من القرن XVIIم، رزئ آل الشرايبي في عميد أسرته بالحجاز محمد بن عبد القادر ومجموعة من أبنائه إثر وباء جارف

⁶⁰ - وثائق المحاكم الشرعية: محافظ الدشت، ص 177، ص 475، بتاريخ 1657م.

⁶¹ - الجبرتي: مصدر سابق، ج 1، ص 87-88.

⁶² - رفعت موسى: مرجع سابق، ص 100؛ والخواجا كلمة فارسية تطلق على أكابر التجار وهي تعني رب البيت والتاجر الغني والخواجي بزيادة كاف نسبة إلى المبالغة.

تعرضت له جدة، ولم ينج من هذا الوباء إلا ابنه محمد الدادي وولديه محمد وآمنة وأخته، وقد انتقل بهم محمد الدادي إلى القاهرة للحياة بها، حيث استقبلهم محمد بن محمد بن قاسم الشرايبي في منزله⁶³. ونتيجة لازدياد حجم العائلة، فقد تم تشييد قصر في الأزبكية⁶⁴، انتقل إليه جميع أفراد أسرة الشرايبي للحياة به. وقد استطاع الخواجا محمد الكبير بمساعدة محمد الدادي الذي كان قد تفرس بتجارة البحر الأحمر، أن يصبح شاهبندرا لتجار مصر من سنة 1695 إلى غاية 1697م وستعرف سنة 1697م منعطفا كبيرا في حياة آل الشرايبي، ففي هذا العام قرر محمد الكبير إسناد إدارة كل مؤسسة الشرايبي إلى محمد الدادي لمهارته وكفاءته⁶⁵.

يمثل عهد محمد الدادي الشرايبي نقطة ازدهار في تاريخ هذه الأسرة الاقتصادية، حيث نمت ثروة العائلة بصورة استرعت انتباه المؤرخ الجبرتي، فعند وفاته يوم السبت 16 رجب 1137هـ/31 مارس 1725م وصل مقدار المال السائل الذي خلفه ألفا وخمسمائة وثمانون (1580) كيسا من البن، هذا فضلا عن خان الحمزاوي وغيره من الأملاك وخلاف الرهن الذي تحت يده في البلاد وفائضها ستون كيسا والبلاد المختصة به أربعون كيسا، وذلك خلاف الجامكية والوكالات والحمامات وثلاث مراكب في بحر القلزم، وكل هذا كونه من عمله بتجارة البن، ويعلق الجبرتي على ذلك تعليقا يوحى باندعاشه لهذا النمى في ثروة محمد الدادي الشرايبي فيقول «حيث أنه لم يرث من أبيه عند وفاته (سنة 1700) سوى 90 كيسا، فأصبح المال السائل لديه عند وفاته (سنة 1725)

⁶³ - وثائق المحاكم الشرعية، القسمة العسكرية، س141، ص39، م 49 بتاريخ 1735.

⁶⁴ - حي الأزبكية، أحد أعرق المناطق بالقاهرة، وتعود تسميته إلى أواخر القرن XIVم إبان حكم المماليك عندما أهدى السلطان قايتباي مكافأة إلى قائد جيوشه الأتابك سيف الدين بن أزيك قطعة جرداء أجرى إليها المياه وشيد على طولها ممشى من الحجارة وأقام عليها منتزعا حول البركة حمل اسمه. كما أنشأ حولها المساجد وجميع المرافق حتى تحولت سنة 1495 إلى حي كبير يتوسط القاهرة. وبعد دخول العثمانيين لمصر سنة 1517م شيد رضوان في الأزبكية قصرا كبيرا على حافة بركة الأزبكية أسماه العتبة الزرقاء بسبب أن لون بوابته التي كانت تؤدي إلى شارع الأزهر كانت زرقاء، بالإضافة إلى تواجد بلاطات زرقاء فوق عتبه.

⁶⁵ - الجبرتي: مصدر سابق، ج 1، ص138.

1580 كيسا، خلاف دخل الحمزاوي والأملاك والجامكية⁶⁶ والوكائل والحمامات، وثلاث مراكب في البحر الأحمر، وهذه ثروة كبيرة جدا إذا قيس بثروات العصر. وقد كون الدادي الشرايبي هذا الثراء بإشرافه الدقيق على أعماله التجارية من ناحية واستثمار جزء من أمواله في مجالات أخرى غير مجال التجارة مثل رهن الالتزامات⁶⁷ وبناء الوكائل والحمامات والمراكب واستغلالها بما يعود عليه بالفائدة».

ويضيف قائلا: «أن الرجل رغم ثرائه هذا كان يدير ماله بنفسه، وعلى قدر سعة حاله وكثرة إيراده ومصرفه لم يتخذ كاتباً ويكتب ويحسب لنفسه»⁶⁸. وهكذا يمكن القول بأن الخواجا محمد الدادي الشرايبي، يعد من البراعم الأولى لنشوء الرأسمالية التجارية المصرية، وأصبح بيته بمثابة بيت مصرفي يقدم القروض لكل المطالبين ولكن بشروطه التي كان على رأسها وجود الضمان أو الرهن للسداد. وتوضح الجنازة التي أقيمت لمحمد الدادي الشرايبي ما كان يتمتع به آل الشرايبي من مكانة اجتماعية واقتصادية وحتى سياسية في القاهرة؛ يقول الجبرتي: «وحضر جنازته جميع الأمراء والعلماء وأرباب السجاجيد والوجاقات السبعة والتجار وأولاد البلد، وكان مشهده عظيما حافلا حيث أن أول المشهد داخل الجامع ونعشه عند العتبة الزرقاء»⁶⁹.

وإذا كان عهد الخواجا محمد الدادي الشرايبي يمثل نقطة البداية في ازدهار تاريخ هذه الأسرة الاقتصادية، فإن عهد خلفه وابنه الخواجا الحاج قاسم بن

⁶⁶ - الجامكية: ج جوامك وهي الرواتب الدائمة سواء أكانت لشهر أو لأكثر، والجامكية كلمة تركية معناها ما يرتب لأصحاب الوظائف في الأوقاف، وهي كالعطاء، إلا أن العطاء سنوي والجامكية شهرية. الفيروز أبادي، أحمد: القاموس المحيط، التعريفات الفقهية، ص245.

⁶⁷ - نظرا للصراعات السياسية التي عرفت مصر منذ مطلع القرن XVIII م بين البيوت المملوكية للاستحواذ على السلطة ونتيجة لضعف السلطة العثمانية، فإن هذه الصراعات أعوزت الأمراء المماليك إلى الأموال للإنفاق منها على قواتهم الخاصة، لذا لجئوا إلى كبار التجار الذين لديهم فائض مالي ليقترضوا منهم الأموال بضمان التزاماتهم الزراعية، فكانوا يقومون بإسقاط هذه الالتزامات للتجار نظير الأموال المقترضة، وحتى تظل الالتزامات بأيديهم كانوا يقومون في نفس الوقت باستئجارها منهم ثانية، وتكون قيمة الإيجار بمثابة الربح الذي يجنيه التجار، عبد الرحيم عبد الرحمن: المغاربة في مصر في العصر العثماني، تونس، 1982، ص75.

⁶⁸ - الجبرتي: مصدر سابق، ج 1، ص 87-88.

⁶⁹ - الجبرتي: مصدر سابق، ج 1، ص 87-88.

محمد الدادي الشرايبي يعد من أزهى عهود هذه الأسرة الاقتصادية، فقد استطاع نفوذ هذا التاجر في السنوات التي تولى فيها منصب شاهبندر تجار القاهرة بين 1726 و1734م أن يبرز بصورة واضحة على سطح الحياة الاقتصادية المصرية وتشعبت عملياته المالية والتجارية ومضارباته إلى درجة كبيرة. ويصف الجبرتي بيت الشرايبي في تلك الفترة بأنه «بيت المجد والسيادة والإمارة والتجارة» كما يذكر بأن «بيتهم المشهور بالأزبكية، بيت المجد والفخر والعز ومماليكهم وأولاد مماليكهم من أعيان مصر جرجية وأمراء»⁷⁰. وقد أصبحت هذه الأسرة نتيجة لاشتغالها بتجارتها البن والأقمشة من أغنى الأسر التجارية التي وجدت بمصر آنذاك؛ وامتد نشاطها التجاري إلى خارج حدود مصر، فأصبح لهم وكلاء مقيمون في موانئ البحر الأحمر يعملون لحسابهم بصفة دائمة في هذه الموانئ⁷¹. ومما زاد من نفوذ هذه الأسرة الاقتصادي منذ مطلع القرن XVIIIم وحتى أواخر القرن هو تماسكها وتضامنها حتى أصبحت منذ عهد الخوجا محمد الدادي الشرايبي بمثابة شركة متكاملة في العمل التجاري، بل وفي جميع التصرفات المالية والعقارية، فالجبرتي يذكر «وكان من سنتهم أنهم يجعلون عليهم كبيرا منهم، وتحت يده الكاتب والمستوفي والجابي»⁷²، فيجمع لديه جميع الإيراد من الالتزام والعقار والجامكية ويسدد الميري ويصرف لكل إنسان راتبه على قدر حاله وقانون استحقاقه وكذلك لوازم الكساوي للرجال والنساء في الصيف والشتاء ومصروف الجيب في كل شهر، وعند تمام السنة، يعمل الحساب ويجمع ما فضل عنده من المال، ويقسمه على كل فرد بقدر استحقاقه وطبقته. واستمروا على هذا الرسم والترتيب مدة مديدة، فلما مات كبارهم وقع بينهم الاختلاف واقتسموا الإيراد واختص كل منهم بنصيبه يفعل ما يشتهي، وتفرق الجمع وقلت البركة وانعزل المحبون، وصار كل حزب بما

⁷⁰ - نفسه، ج1، ص 176.

⁷¹ - RAYMOND(A): *Une famille de grands négociants au Caire dans la première moitié du XVIII siècle: les Shraybi "Le commerce du café avant l'ère des plantations coloniales"* Institut Français d'archéologie orientale, le Caire 2001, p 286-330-335.

⁷² - سبق للجبرتي أن ذكر أن الخوجا الحاج محمد الدادي الشرايبي، لم يتخذ كاتباً وإمّا كان يكتب ويحسب بنفسه، ولكن لما اتسعت أعمال الشركة الشرائية منذ الخوجا الحاج قاسم اتخذ له جهازاً إدارياً يتكون كما هو واضح من ثلاثة أشخاص: كاتب، مستوفي، جابي أي جامع الأموال ومحصلها.

لديهم فرحون»⁷³.

وهكذا نلاحظ أن الاختلاف الذي وقع بين فرعي أسرة الدادي الشرايبي أدى إلى انفصام عقد هذه الشركة وحدث النزاع بين أفرادها حول حصول كل فرد منهم على نصيبه من مال وعقار وغير ذلك مما يباع ويودع ويرهن، الأمر الذي أدى إلى انفراط عقد اتحادهم وبدأت أمورهم الاقتصادية تدخل مرحلة التدهور، ولعل هذا ما يعنيه الجبرتي بقوله: «واختص كل فرد منهم بنصيبه، يفعل ما يشتهي، وتفرق الجمع وقلت البركة».

نخلص إلى القول بأن عائلة الشرايبي مثلت بيتا ماليا ضخما، كان له تأثيره في تاريخ مصر الاقتصادي منذ القرن السابع عشر وحتى أواخر القرن الثامن عشر.

◀ عائلة جسوس: عائلة فاسية، تعود في أصولها إلى العائلات اليهودية المهاجرة إلى المغرب من الأندلس، التي اعتنقت الإسلام خلال القرن XVم وأطلق عليها اسم "البلديون"⁷⁴؛ كما كانت من العائلات التي تعرضت لضغوط شديدة من قبل السلطان المولى إسماعيل وأولاده - كما سبق - وتميزت عائلة جسوس مثلها مثل عائلتي بناني والسقاط بالقيام بدور مزدوج في الحياتين الاقتصادية والعلمية في فاس ومصر على حد سواء.

ويبدو أن أول من حل بمصر من عائلة جسوس هو الخواجا أحمد بن عبد الخالق بن أحمد جسوس صحبة ولدي ابنته فاطمة وهما العربي ومحمد. ومنذ استقراره بمصر سنة 1712م، توطدت العلاقة بينه وبين آل الشرايبي، كما حرص آل جسوس منذ وصولهم إلى مصر على مد نشاطهم التجاري ليشمل جدة، فكان الخواجا أحمد يسافر سنويا إلى الحجاز صحبة قافلة الحج للتعاقد على شراء البن والأقمشة. ثم ما لبث محمد الأخ الأصغر للعربي أن استقر في جدة وكون مع أخيه شركة مناصفة، وممقتضاها كان محمد يرسل لأخيه البن والتوابل والسلع الهندية الأخرى، ودخل الجد مع حفيديه في صفقات وشركات عديدة⁷⁵. وكان الخواجا أحمد يتردد بصورة دورية بين جدة والقاهرة إلى أن توفي سنة

⁷³ - الجبرتي: مصدر سابق، ج2، ص213.

⁷⁴ - NORMAN(Cigar): *Société et vie politique à Fès; Les premiers Alaouites (1660-1830)*, Hesperis-Tamuda, 1978, p 164.

⁷⁵ - وثائق المحاكم الشرعية: القسمة العسكرية، س145، ص15، 14، بتاريخ 1737م.

1735م بجدة؛ وتوضح التركة التي خلفها وهي عبارة عن أموال طائلة ناهيك عن مجموعة من العقارات موزعة في أهم أحياء القاهرة، الدور الكبير الذي كان يقوم به في تجارة البحر الأحمر وانسجامه السريع في حركة التجارة المصرية والذي يعود الجزء الكبير فيه للنشاط الذي تميز به الفاسيون، إضافة إلى وجود جالية مغربية مهمة إلى حد ما بمصر مما ساعدهم على التأقلم السريع في المجتمع المصري⁷⁶. وعلى العموم، تبقى عائلة جسوس بسبب الثروة الضخمة التي تركها أحمد بن عبد الخالق جسوس والتي طورها أحفاده وأبناءؤهم من بعدهم، من أهم وأغنى عائلات القاهرة عند مطلع القرن XIXم، ويبقى قصرهم المنيف في الجودرية واحدا من أفخم منازل القاهرة⁷⁷.

◀ **عائلة العشوي:** عائلة فاسية هاجرت إلى مصر خلال النصف الأول من القرن XVIIIم، اكتسبت ثروتها من خلال علاقاتها التجارية مع كانو وتومبوكتو ببلاد السودان، وقد ظلت هذه العائلة محتفظة بعلاقتها مع بلاد السودان حتى بعد هجرة بعض من أفرادها إلى مصر.

أول من هاجر من عائلة العشوي إلى مصر هو الخوجا محمد بن جمعة العشوي بصحبة أخيه أحمد، حيث اشترى دكانا في سوق الغورية، وبدء في التعرف على أحوال مصر الاقتصادية وبسبب الثراء الواسع الذي كان يتمتع به آل العشوي، اندمجوا بسرعة في النسيج التجاري، فدخلوا في تجارة البحر الأحمر مستعينين في البداية بالشبكات والعلاقات الفاسية وخاصة بآل الشرايبي وآل جلون، غير أن نشاطهم الرئيسي ظل مركزا بصورة رئيسية على تجارة الذهب، حيث كان محمد وأخوه أحمد يسافران مناوبة إلى تومبوكتو⁷⁸. ثم ما لبث محمد أن استقر نهائيا بالقاهرة ليدير مصالح الشركة في مصر، والتي اشتغلت بالأساس في تجارة الذهب والأقمشة القطنية الهندية والمرجان⁷⁹. بعد وفاة محمد، تولى أخوه أحمد إدارة جميع شركات وأموال العائلة كما تولى الوصاية على أولاد أخيه بناء على طلب من أخيه محمد، غير أن ذلك لم يدم طويلا إذ ما

⁷⁶ - وثائق المحاكم الشرعية: القسمة العسكرية، س145، ص15، م14، بتاريخ 1737م.

⁷⁷ - وثائق المحاكم الشرعية: محافظ الدشت، س315، ص199، بتاريخ 1784م.

⁷⁸ - وثائق المحاكم الشرعية: القسمة العسكرية، س148، ص671، م965، بتاريخ 1739م.

⁷⁹ - وثائق المحاكم الشرعية: القسمة العسكرية، س148، ص512، م713، بتاريخ 1739م.

لبث أن توفي هو الآخر سنة 1742م، وفي أعقاب ذلك تولى محمد بن محمد جمعة العشوي إدارة أموال والده مع أخيه علي. وهكذا سيصبح محمد بن محمد العشوي خلال النصف الثاني من القرن XVIIIم من أهم شخصيات سوق الغورية لدرجة أنه أصبح شيخا لهذا السوق سنة 1798م، كما أقام وكالة كبيرة في سوق الفحامين، وقام بدور مهم في تجارة الأقمشة القطنية والبن، كما شارك بدور ملحوظ في أحداث الحملة الفرنسية حيث كان عضوا في الديوان الذي اختاره نابليون بونابرت⁸⁰.

◀ عائلة بن جلون: من العائلات الفاسية التي هاجرت إلى مصر في وقت مبكر، فأول ذكر لهذه العائلة في وثائق المحاكم الشرعية يعود إلى سنة 1712م، حيث أطلق على الحاج بن علي جلون وأخيه الطاهر لقب الواردي⁸¹.

ويبدو أن آل بن جلون كانوا على مستوى رفيع من الثراء قبل هجرتهم إلى مصر، ومما يدل على ذلك الصفقات الكبيرة التي عقدها منذ وصولهم إلى مصر وشرائهم للعديد من العقارات والدكاكين في أسواق رئيسية بالقاهرة مثل الجملون والشرب والغورية، ومما ساعدهم على سرعة النجاح هذه ارتباطهم بعلاقة حميمة مع آل الشرايبي. وقد تركز النشاط الاقتصادي لهذه العائلة في التجارة الدولية وبخاصة تجارة الأقمشة المستوردة من الهند بسوق الغورية⁸²، ولم تقتصر تجارتهم على القماش فحسب، بل تعدته إلى المتاجرة في بضائع أخرى مثل البن بمختلف أنواعه وبأسعار مرتفعة، كما اشتغلوا بحرفة العطارة حيث كانوا يبيعون أمواس الحلاقة والمرايا والصابون والكبريت والورق والزعفران والبخور وكل أنواع العطور الطبية⁸³.

وهكذا يمكن القول بأن آل بن جلون كانوا ينتمون إلى مختلف فئات التجار، وكانت تربطهم دائما المعاملات التجارية فكانوا يجدون دائما الثقة في بعضهم البعض مما أتاح لهم فرصة أوسع للقيام بدور مهم في حركة التجارة المصرية

⁸⁰ - ريمون (اندرية): المصريون والفرنسيون في القاهرة 1798-1801، ترجمة بشير السباعي، القاهرة 2001، ص48.

⁸¹ - وثائق المحاكم الشرعية: الباب العالي، س193، ص251، م908، بتاريخ 1712.

⁸² - وثائق المحاكم الشرعية: القسمة العسكرية، س152، ص391، م614، بتاريخ 1743م.

⁸³ - وثائق المحاكم الشرعية: القسمة العسكرية، س151، ص284، م454، بتاريخ 1742م.

خلال العهد العثماني.

◀ عائلة ابن مشيش: تعود هذه العائلة في أصولها إلى القطب الولي المولى عبد السلام بن مشيش دفين جبل العلم، وقد حل رأس هذه العائلة وهو الشريف عبد السلام بن أحمد بن مشيش بمصر حوالي 1765م، وعند وصوله إلى القاهرة حظي بمكانة طيبة بين التجار الفاسيين الذين ساعدوه على شراء إحدى الدكاكين بحي الغورية⁸⁴. وقد استطاع الحاج عبد السلام أن يحتل مكانة مهمة بين التجار الفاسيين في الغورية وسرعان ما تلقب بالخواجا⁸⁵. وبعد وفاته سنة 1787م، آلت إدارة الأعمال التجارية لابنه أحمد الذي أصبح أهم تاجر بالبحر الأحمر وأكبر مستورد للبن اليمني في مصر، وقد أهله ذلك كي يصبح شاهبندر تاجر مصر حيث ساندته الجالية المغربية الكبيرة الموجودة في القاهرة⁸⁶. ويبدو أن ذلك حدث أيضا بمساندة من حسن باشا قبطان الجزائرلي، حيث يحدثنا الجبرتي عن تعاون هذا القبطان مع التجار المغاربة ومساندته لهم وتقديمهم القروض إليه لإنجاح حملته⁸⁷. وعلى العموم فقد ظل أحمد بن عبد السلام شاهبندر تاجر القاهرة أربعة أعوام من 1787 إلى 1791م، حيث عاجلته الوفاة بسبب وباء الطاعون الذي ضرب مصر. وتوضح التركة التي خلفها أحمد مدى الثراء العريض الذي استطاع تحقيقه، كما توضح تركته تشعب علاقاته التجارية لتشمل الهند وجدة ومخا. كما نستشف منها أنواع البضائع التجارية التي كان يتاجر فيها كالبن والأقمشة المستوردة من الهند. وفي أعقاب وفاته، وضع شريكه الخواجا أحمد بن أحمد المحروقي - الذي عينه أحمد بن عبد السلام وصيا على ابنه واللذين ما لبثا أن لحقا بوالدهما في نفس السنة - يديه على تركته. ويتحدث الجبرتي عن العلاقة التي كانت تربط بين أحمد بن عبد السلام وأحمد المحروقي، ويؤكد على أن المحروقي لجأ إلى محمد أغا البارودي وإسماعيل بك الذي أقره مكان أحمد ابن عبد السلام، وأقامه عوضه في كل شيء وتزوج بزوجاته وسكن داره، واستولى على حواصله وبضائعه وأمواله مقابل هدايا

⁸⁴ - وثائق المحاكم الشرعية: القسمة العسكرية، س195، ص321، م349، بتاريخ 1733م .

⁸⁵ - وثائق المحاكم الشرعية: الصالحية النجمية، س532، ص440، م678، بتاريخ 1780م

⁸⁶ - الجبرتي: مصدر سابق، ج2، ص122.

⁸⁷ - نفسه، ج1، ص629 .

للأمراء والحكام في القاهرة من أجل اكتساب رضاهم⁸⁸. وبذلك سيغنم المحروقي أموال عائلة بن مشيش، وسيضع يديه على أموال الورثة الغائبين بفاس، كما سيرث العلاقات والشبكات التجارية لأحمد بن عبد السلام. وقد أهلت هذه الثروة إلى جانب علاقاته التجارية الواسعة لأن يصبح فيما بعد شاهبندرا لتجار القاهرة.

◀ **عائلة بناني:** من العائلات الفاسية الكبيرة التي هاجرت إلى مصر، ويظهر من تراجم الجبرتي لبعض أفراد من هذه العائلة على أنها قامت بدور مزدوج في الحياتين العلمية والاقتصادية⁸⁹. ويبدو أن أول من هاجر من آل بناني إلى مصر هو الحاج العربي بن محمد بناني وابن عمه عبد القادر بن عبد القادر بناني حوالي سنة 1712م. وقد تميزت عائلة بناني منذ وصولها إلى مصر باعتمادها على قدرات أفرادها أكثر من اعتمادها على الفاسيين المتواجدين بالقاهرة، فسكنوا في منطقة الأزهر، وليس في الغورية المعقل الرئيسي للفاسيين⁹⁰.

ومنذ وصولهم إلى مصر، ظل آل بناني يحتفظون بعلاقات تجارية قوية مع مدن الذهب بالسودان الغربي، فقد كان الحاج العربي بن أحمد بن الطيب بناني يتردد بصفة شبه منتظمة بين القاهرة وتومبوكتو لجلب التبر وترويج المنسوجات المصرية والهندية. كما قام آل بناني بدور مهم في التجارة الدولية عبر البحر الأحمر، وأسهموا بدور فاعل في تنشيط حركة التجارة في المنسوجات الهندية والبن اليمني، ذلك أن استقرار عدد من أفراد آل بناني في جدة والمدينة المنورة كان له أثر كبير على نشاطهم في حوض البحر الأحمر، حيث عملوا وكلاء لعائلاتهم، وعلى سبيل المثال، فقد كان الحاج عبد القادر بناني يعمل وكيلا لأبناء عمومته المقيمين في مصر حيث كان يرسل المبعوثين إلى الهند لشراء المنسوجات والتوابل ويعيد تصديرها إلى مصر⁹¹. ونتيجة لهذا النشاط التجاري، فقد تراكمت الثروة لدى هذه العائلة لدرجة أن الجبرتي في ترجمته للشيخ محمد بن عبد الواحد بن عبد الخالق بناني يقول عنه: «أبوه وجده وعمه من أعيان

⁸⁸ - الجبرتي: مصدر سابق، ج2، ص122-123.

⁸⁹ - نفسه، ج1، ص423.

⁹⁰ - وثائق المحاكم الشرعية: القسمة العسكرية، س172، ص139، م181، بتاريخ 1761م.

⁹¹ - الأنصاري، عبد الرحمن: تحفة المحبين فيما للمدنيين من الأنساب، تحقيق محمد العروسي المطوي، تونس، 1970، ص106-107.

التجار والثروة بمصر⁹².

ونظرا لهذا الدور الذي قام به آل بناني، فقد تولى العديد منهم مناصب تجارية مهمة، مثل الخواجا عبد رب النبي بن الطيب بناني الذي تولى منصب شيخ التجار في الفترة الممتدة بين 1789 و1792م، كما كان له وكلاء في كل من تونس وصفاقص وإسطنبول وتومبوكتو ومخا وجدة، كما كان لشركته فروع في كل المدن المصرية تقريبا مثل طنطا ودمههور وشبين الكوم والمنصورة والإسكندرية، كما كان هذا التاجر يمتلك قصرين كبيرين في حي الأزبكية ذي الطابع الأرستقراطي بالقاهرة⁹³.

◀ عائلة الأبار: عائلة تجارية فاسية كبيرة، استقرت بالقاهرة في تاريخ غير معروف. وقد برزت هذه العائلة على سطح الحياة الاقتصادية المصرية منذ القرن XVIIم، حيث كان الخواجا أحمد حدق الذي اشتهر باسم الأبار أحد كبار تجار البن في القاهرة في النصف الأول من القرن XVIIIم. وقد أصبحت أسرة الأبار من الأسر الثرية المعدودة بالقاهرة، استثمرت جزء من رأسمالها في ميادين أخرى غير تجارة البن، وبخاصة في ميدان التزام الأراضي الزراعية، كما كثرت عمليات إقراضها للأمرء المماليك نظير إسقاط التزاماتهم أو رهنها لهم. وهكذا نجد الكثير من الالتزامات الزراعية مسجلة باسم أحمد حدق، وكذلك بأسماء الكثير من أفراد من أسرته التي أصبحت بمثابة بيت مالي كبير له نفوذه وتأثيره على حياة مصر الاقتصادية خلال القرن XVIIIم⁹⁴. ولم يقتصر نشاط هذه العائلة على العمل التجاري بل ساهمت بدور كبير في النشاط العلمي الذي شهدته مصر خلال الحقبة العثمانية، فالشيخ أبو عبد الله محمد بن أحمد الأبار كان من كبار علماء الدين في مصر، حيث كتب مؤلفا مهما يسمى: «الدر

⁹² - الجبرتي: مصدر سابق، ج، ص 423.

⁹³ - RAYMOND (A): *Deux familles de commerçants Fassi au Caire à la fin du XVIII siècle*, Revue de l'Occident Musulman et de la Méditerranée, Aix - en - Provence, 1973, p270.

⁹⁴ - عبد الرحيم، عبد الرحمن: تاجر مغربي يصبح ملتزما بمصر، المجلة التاريخية المغربية، عدد 6، يوليو 1976، ص 125-128.

الثمين والموارد المعين في شرح المرشد المعين على الضروري في علوم الدين»⁹⁵.

◀ عائلة الجمالي: عائلة مغربية فاسية، اشتهر عدد كبير من أبنائها خلال القرنين XVII وXVIIم في مجال العمل التجاري وبخاصة في مجال تجارة البن وتجارة الأقمشة. كما اشتهر بعض من أفراد هذه العائلة بالعمل العلمي حتى وصل أحد أبنائها وهو الشيخ نور الدين علي بن الشيخ أبو القاسم الجمالي إلى منصب مشيخة رواق المغاربة بالأزهر الشريف والنظر على أوقافه⁹⁶.

◀ عائلة السقاط: عائلة فاسية مغربية، استقرت في مصر منذ مطلع القرن XVIIم، اشتغل أفرادها بتجارة البن والأقمشة، كما اشتغلوا بتجارة المرجان التي كانت من التجارات الرائجة في مصر والمغرب. وقد كون الحاج محمد السقاط الفاسي، شركة خاصة بهذه التجارة مع شخص يهودي يدعى بركات ولد الذمي شحيرة، وكانت هذه الشركة تقوم باستيراد المرجان للمتاجرة فيه داخليا وتصدير جزء منه إلى المغرب، وكان المورد الرئيسي لهذه الشركة هو الذمي اليهودي نيقولا الحمصي الشامي. وهكذا نلاحظ أن العديد من أفراد عائلة السقاط استطاعوا الوصول إلى درجة كبيرة من الثراء عن طريق اشتغالهم بأنواع مختلفة من التجارة، كما برز بعض العلماء من هذه العائلة كالشيخ علي السقاط الفاسي الذي درس على كثير من علماء عصره والمتوفى سنة 1769م، وابنه محمد السقاط⁹⁷.

◀ عائلة الكوهن: عائلة مغربية، حازت شهرة كبيرة في مجال العمل التجاري. فلقد كان الخواجا الحاج عبد الكريم الكوهن بن الحاج عبد الرحمن من أعيان التجار في بيع الأقمشة الهندية وكغيرها من العائلات التجارية المغربية، فلقد استثمر بعض أفرادها جزءا من رأسمالهم في مجال التزامات الأراضي الزراعية وامتلاك العقارات. فلقد ترك الخواجا الحاج عبد الكريم الكوهن عند وفاته ثروة ضخمة، ووصل في حال حياته إلى مكانة اجتماعية كبيرة. وقد أصبح لهذه

⁹⁵ - الأبار، أبو عبد الله محمد بن أحمد: الدر الثمين والمورد المعين في شرح المرشد المعين على الضروري في علوم الدين، مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم 2923.

⁹⁶ - وثائق المحاكم الشرعية: الصالحية النجمية، س 5091، ص 20، م 625، بتاريخ 1698م

⁹⁷ - وثائق المحاكم الشرعية، القسمة العسكرية، س 175، ص 270، م 383، بتاريخ 1765.

الأسرة نفوذها الاقتصادي الواسع بمصر عند نهاية القرن XVIII⁹⁸.

وإلى جانب هذه البيوت التجارية الشهيرة، وجدت عائلات مغربية تجارية، ولكنها أقل شهرة من العائلات السالفة الذكر، ولكنها كانت تعد من العائلات الرأسمالية التجارية التي وجدت في القاهرة منذ القرن XVIIم وازدادت نفوذاً وثراء خلال القرن XVIIIم، وتكفي الإشارة إلى أسماء البعض منهم مثل الخواجا عثمان بن حسون الذي كان من أشهر تجار الأقمشة والمجوهرات، والخواجا أسعد المغربي من أعيان التجار بسوق السلاح⁹⁹، والخواجا الحاج أحمد الزرهوني بن الحاج الشاوي المغربي الفاسي من أعيان التجار في بيع الأقمشة الهندية بسوق الجملون والشرب بخط الغورية، والخواجا الحاج محمد العطار بن الحاج عبد السلام المغربي العطار بقبسارية بولاق¹⁰⁰. وعموما لا تكاد وكالة من الوكالات ثلاثة وعشرون ومائة (123) التي وجدت بالقاهرة تخلو من عدد من التجار المغاربة بل من أعيان تجارها في مختلف السلع. وإن رسدا لهذه الأسماء المغربية قد يحتاج إلى مجلدات، لذا اكتفينا بالإشارة إلى أشهرها وخصوصا تلك التي كان لها أثر في بنية الاقتصاد المصري. يبقى السؤال كيف استثمرت هذه العائلات الأرباح العائدة من التجارة؟

III- استثمار العائلات المغربية المقيمة بمصر لفائض رأس المال

كانت المجالات التي اتجه التجار المغاربة إلى استثمار أرباح تجارتهم فيها هي؛ مجال التزام الأراضي الزراعية إسقاطا ورهنا، ومجال شراء العقارات سواء أكانت معدة للسكن أم كمحلات تجارية ووكالات وخانات.

1. مجال التزام الأراضي الزراعية: سبق أن رأينا أن هذا المجال فتح أمام التجار المغاربة منذ بداية القرن XVIIIم، نتيجة ضعف السلطة العثمانية و التي أدت بدورها إلى صراعات سياسية بين البيوت المملوكية للاستحواذ على السلطة الأمر الذي أعوز الكثير من الأمراء المماليك للإنفاق منها على قواتهم الخاصة، فلبأوا إلى كبار التجار الذين أصبح لديهم فائض مالي ليقترضوا منهم الأموال بضمان

⁹⁸ - وثائق المحاكم الشرعية القسمة العسكرية، ص 175، 285-286، م 401، بتاريخ 1764م.

⁹⁹ - سوق السلاح: أحد الأسواق المشهورة في تاريخ مصر الاقتصادي في ذلك العصر بالقرب من قلعة صلاح الدين الأيوبي.

¹⁰⁰ - مبارك، علي: مصدر سابق، ج 2، ص 70.

التزاماتهم الزراعية¹⁰¹، فكانوا يقومون بإسقاط هذه الالتزامات للتجار نظير الأموال المقترضة، وحتى تظل الالتزامات بأيديهم يقومون في نفس الوقت باستئجارها منهم مرة ثانية، وتصبح قيمة الإيجار بمثابة الربح الذي تدره الأموال المقترضة باسم إسقاط الالتزامات. لذا فإن العديد من التجار أصبحت بأيديهم التزامات عديدة وفي مناطق مختلفة دون أن يذهبوا إلى مواقع الالتزامات أو يرونها، والقليل جدا منهم الذي مارس سلطة فعلية على أراضي التزاماته، فهم يعيشون في القاهرة ولا يعرفون عن التزاماتهم سوى الحصول على إيجارها، وقد استهوت عملية إسقاط الالتزامات ورهنها التجار المغاربة وبخاصة تجار الأقمشة والبن لأسباب ثلاثة:

أ. تحول أراضي الالتزام منذ منتصف القرن XVIIم إلى "تملك" أي حيازة مدى الحياة وقابلة للتوريث مما زاد من جاذبية الالتزام كمجال للاستثمار.

ب. تدهور تجارة البن منذ سنة 1725م، بسبب تقلب أسعاره في الأسواق المحلية والدولية بعد وصول قهوة جزر الأنتيل إلى حوض البحر الأبيض المتوسط بل إلى مصر نفسها¹⁰²، مما جعل المغاربة يحرصون على تنويع أنشطتهم الاستثمارية وكان الدخول إلى ميدان الالتزام أحد أدواتهم لذلك.

¹⁰¹ - نظام الالتزام، هو نظام كانت الإدارة العثمانية تتنازل فيه للملتزم عن حق تحصيل الضرائب المفروضة على الأراضي الزراعية في قرية أو عدة قرى في مقابل دفع الملتزم مبلغ يسمى "حلوان" تعدل قيمته أموال سنة خراجية في مقابل حصوله على هامش ربح يسمى "فائض" ومساحة من الأرض تسمى "أوسية" لا يدفع عنها ضرائب للدولة، ومع تدهور الإدارة العثمانية بمصر تزايدت حقوق الملتزمين على التزاماتهم، فبعد أن كان الالتزام لمدة عام أو عدة أعوام أصبح يمنح لمدى الحياة "تملك". منذ منتصف القرن XVIIم كان نظام الالتزام قد دخل حيز التوريث في مقابل دفع مبلغ حلوان ثلاثة أضعاف الفائض. ومنذ ثمانينات هذا القرن دخل الالتزام ميدان الرهن حيث كان الأمراء المماليك في حاجة ملحة للأموال من أجل تمويل صراعاتهم المحموم من أجل الوصول إلى السلطة، وأمام تزايد عمليات الإسقاط والرهن من جانب الأمراء العسكريين المسيطرين على الالتزامات، لم يكن أمام الإدارة المالية إلا الاعتراف بهذه الظاهرة، ومن ثم بدأت الإدارة تحتفظ بسجلات تسجل فيها إسقاطات القرى والالتزامات سواء في ذلك بالتنازل أو بالبيع، وهو ما كان يعني اعترافا واضحا من قبل الإدارة بهذا الوضع منذ الربع الأخير من القرن XVIIم؛ للمزيد من التفاصيل عن هذا الموضوع، انظر: أحمد شلبي عبد الغني: مصدر سابق، ص195.

¹⁰² - ريمون، أندريه: مصر وقهوة اليمن، مجلة المعهد الفرنسي للدراسات القانونية والاجتماعية، مجلد 12، القاهرة 1995، ص199.

ج. حاجة الأمراء العسكريين القابضين على زمام الحكم في مصر إلى الأموال بصورة ضرورية وملحة بخاصة في ظل إسراف الممالك وتوسعهم في شراء الأسلحة وتجنيد المرتزقة وإنشاء البيوت العسكرية كبيرة العدد والتي كانت تستنزف قواهم المالية. وكانت الالتزامات تتميز بموسمية إيراداتها المرتبطة خصوصا بموسم الحصاد وقد وجدت القيادة العسكرية ضالتها المنشودة في كبار التجار المغاربة وأثريائهم، ويؤكد أحمد شلبي عبد الغني على أن الخواجا محمد الدادي الشرايبي كان أول من أوجد نظام الالتزام¹⁰³.

ومن العائلات التي اشتغلت بالالتزام يمكن رصد العديد من الأسماء، وكانت أهمها على الإطلاق عائلة الشرايبي والتي يقدر الجبرتي عدد القرى الجارية في التزامها بستين قرية يبلغ عائدها السنوي حوالي مليون بارة، إضافة إلى عائد البلاد المرهونة والذي يبلغ مليون ونصف المليون بارة¹⁰⁴. وكان لعائلة الكوهن باع طويل في تجارة الأقمشة الهندية والالتزام فعندما توفي الحاج محمد بن عبد الرحمن الكوهن في سنة 1788م كان في التزامه عدد من الأراضي في محافظة كفر الشيخ إضافة إلى قيراط واحد في محافظة رشيد، وقد مثلت هذه الالتزامات حوالي 12% من إجمالي تركته والتي بلغت 2126520 بارة¹⁰⁵. ومن التجار المغاربة الآخرين الذين استثمروا أموالهم في مجال الالتزام الخواجا محمد بن جلون الذي كان يعمل بتجارة البن والأقمشة، الذي كانت له التزامات بولاية المنوفية، وكذلك الخواجا أحمد حدق المغربي الشهير بالأبار و الذي كان من أعيان التجار في البن حيث التزم ثلث كامل أراضي ناحية أبوصير¹⁰⁶.

إن هذه المعلومات القليلة تعكس لنا مدى الدور الذي أصبحت تقوم به الالتزامات في تكوين ثروات التجار المغاربة، وإن نظرة سريعة على دفاتر تركات ومخلفات هؤلاء التجار لتؤكد هذه الحقيقة تمام التأكيد، فقد رصدت هذه الدفاتر كثيرا من الحصص والقرى كالتزامات خلفها هؤلاء التجار لورثتهم.

¹⁰³ - أحمد شلبي عبد الغني: مصدر سابق، ص 195.

¹⁰⁴ - بارة: ومعناها في اللغة الفارسية قطعة أو جزء، وهي عملة عثمانية سكّت المرة الأولى زمن السلطان مراد الرابع. بنحادة، عبد الرحيم: العثمانيون؛ المؤسسات والاقتصاد والثقافة، الدار البيضاء 2008، ص 327.

¹⁰⁵ - وثائق المحاكم الشرعية: محافظ الدشت، ص 326، ص 522، بتاريخ 1788م.

¹⁰⁶ - وثائق المحاكم الشرعية: محكمة طولون، ص 204، ص 235، م 956، بتاريخ 1662م.

2. مجال امتلاك العقارات: فلقد استثمر العديد من التجار الفاض من رأسمالهم التجاري في مجال امتلاك العقارات بمختلف أنواعها في القاهرة والمدن المصرية الأخرى فاشترى الدور والخانات والوكالات والحمامات والدكاكين والمخازن، لاستعمال بعضها الاستعمال الخاص، وتأجير البعض الآخر نظير إيجار سنوي أو شهري حسب العقد الذي يتم بين الطرفين المؤجر والمستأجر. ومن الملاحظ أنه في غالب الأحيان كان التأجير يتم لأفراد من أبناء الجالية المغربية المقيمين في هذه المدن أو الوافدين الجدد إليها¹⁰⁷.

إن المتتبع للعقارات التي كانت مسجلة بأسماء التجار المغاربة بخاصة، وأبناء الجالية المغربية بصفة خاصة، لا يكاد يجد في القاهرة والإسكندرية والمدن الكبرى شارعا أو زقاقا أو وكالة أو سوقا خلوا من عقارات خاصة بالمغاربة، حتى أن الباحث في الخطط يمكن أن يرسم أدق خريطة عمرانية لهذه المدن. ومما تجدر الإشارة إليه في هذا الصدد أن كثيرا من أبناء الجالية المغربية إلى جانب استثمارهم لهذه العقارات، قاموا بوقف الكثير منها إما على أنفسهم حال حياتهم، ثم على ذريته من بعدهم أو على أوجه البر أو على قراء القرآن، أو على الفقراء المسلمين والحرمين الشريفين، أو على طلبة العلم برواق المغاربة بالأزهر، وقد سجلت لنا وثائق المحاكم الشرعية المئات من مختلف العقارات الموقوفة على رواق المغاربة في داخل المدن المصرية وخارجها، وكان شرط الواقف الأساسي أن يكون المنتفع من ريع هذا الوقف من دارسي الفقه المالكي حيث نص في معظم حجج الوقف «ويصرف ريع كامل ذلك على طلبة العلم المالكية المجاورين برواق المغاربة بالجامع الأزهر»¹⁰⁸. كذلك أوقف العديد من التجار ريع أوقاف مجموعة من العقارات لشراء مجموعات كبيرة من الكتب ووقفها على طلاب العلم كعائلة الشرايبي الذين كانت دارهم بالأزبكية مقصدا لطلاب العلم، وفي ذلك يقول الجبرتي: «...ومجالسهم مشحونة بكتب العلم النفيسة للإعارة والتغيير وانتفاع الطلبة ولا يكتبون عليها وقفية ولا يدخلونها في مواريتهم ويرغبون فيها ويشترونها بأغلى ثمن ويضعونها على الرفوف والخزائن والخورنقات وفي مجالسهم جميعا، فكل من دخل إلى بيتهم من أهل العلم إلى

¹⁰⁷ - وثائق المحاكم الشرعية: محكمة طولون، س204، ص250، م1018، بتاريخ 1627م.

¹⁰⁸ - وثائق المحاكم الشرعية: محكمة طولون، س219، ص286، م675، بتاريخ 28 ابريل 1726م.

أي مكان بقصد الإعارة أو المراجعة وجد بغيته وطلبه في أي علم كان من العلوم، ولو لم يكن الطالب معروفا ولا يمنعون من يأخذ الكتاب بتمامه فإن رده في مكانه رده وإن لم يرده واختص به أو باعه لا يسأل عنه وربما بيع الكتاب عليهم واشتروه مرارا ويعتذرون عن الجاني بضرورة الاحتياج»¹⁰⁹.

ومن الصعوبة بمكان أن نضع قائمة جامعة مانعة بأصحاب هذه العقارات والأوقاف لصعوبة حصر ذلك لكثرتها، وتكفي الإشارة إلى أن الباحث لا تمتد يده إلى سجل من سجلات المحاكم الشرعية المركزية بالقاهرة إلا ويجد بين دفتي كل سجل العديد من الوثائق المتعلقة بهذه العقارات والأوقاف وطرق الانتفاع بها¹¹⁰.

ونخلص إلى القول بأن التجار المغاربة نتيجة لاتساع دائرة نشاطهم - كما رأينا - قاموا بحركة تنشيط كبيرة للاقتصاد المصري وبخاصة في القرن XVIIIم، حيث تعددت نشاطاتهم الاقتصادية وأصبحت البيوت التجارية المغربية الكبيرة بمثابة مصارف مالية كبرى تقوم بعملية الإقراض والشراء والبيع والرهن والاستبدال. وعلى هذا الأساس يمكن اعتبار هذه الفئة طبقا لاتساع نشاطها المالي بأنها أصبحت تمثل الرأسمالية المصرية الناشئة. فقد كونت لنفسها رأسمال ضخمة، استطاعت عن طريقه أن تكون لها مكانة اجتماعية متميزة اعترفت لها به الفئات الاجتماعية الأخرى المتميزة من أمراء المماليك ورجال الإدارة العثمانية، بل ولجأت إليها هذه الفئات لإقراضها المال. ومن هنا كان امتداد هذه الفئة خارج النطاق التجاري، فأصبحت بمثابة فئة رأسمالية تجارية-زراعية.

¹⁰⁹ - الجبرتي: مصدر سابق، ج1، ص289.

¹¹⁰ - بخصوص هذه المحاكم وسجلاتها والمواد المتعلقة بهذا الموضوع، انظر: عبد الرحيم عبد الرحيم، الريف المصري، ص38-40، المجلة التاريخية المغربية الأعداد من 6 إلى 24. ويبدو أن أسلوب وقف العقارات على أوجه البر وطلبة العلم أسلوب متمكن في نفوس المغاربة سواء في مصر أو المغرب، فقد نشر عبد الجليل التميمي كتابا تحت عنوان "وثيقة عن الأملاك المحبسة باسم الجامع الأعظم بمدينة الجزائر" منشورات المجلة التاريخية المغربية ع5، تونس 1980.

نماذج من وثائق خاصة بالجالية المغربية ونشاطاتها بمصر مختارة من وثائق المحاكم الشرعية المحفوظة بأرشيف الشهر العقاري بالقاهرة

الوثيقة الأولى

أرشيف الشهر العقاري بالقاهرة: محكمة القسمة العسكرية، سجل (190)، ص(91)، مادة (322).

موضوع الوثيقة: الخواجا محمد بن محمد الدادي الشرايبي من كبار التجار المغاربة يستثمر فائض رأسماله في التزام الأراضي الزراعية، فيشتري التزام أراضي صال الحجر وغيره بولاية الغربية.

«لدى مولانا نايب أفندي، أشهد على نفسه قدوة الأمرا الكرام، عمدة الكبرا الفخام، المقر الكريم العالي، مولانا سليمان بيك مير اللواء الشريف السلطاني بمصر المحروسة، أعز الله تعالى القايم، فيما يذكر فيه بطريق ولايته الشرعية، على مرقوقة أحمد نام، بالطريق الشرعي، شهوده الإشهاد الشرعي، في صحته وسلامته وطواعيته واختياره، وجواز الإشهاد عليه شرعا، أنه فرغ ونزل وأسقط حق مرقومة أحمد نام، المرقوم لفخر التجار الأعزة المكرمين، عمدة أصحاب الوقار الكمال المفخمين، الخواجا محمد بن المرحوم الحاج محمد المغربي الدادي الشرايبي، من أعيان التجار بمصر المحروسة، من التصرف والالتزام والتقسيط بجميع الحصة التي قدرها، النصف اثنا عشر قيراطا من أصل أربعة وعشرين قيراطا على الشيوخ في كامل أراضي، ناحية صال الحجارة وغيره¹¹¹، بولاية الغربية من ابتداء شهر توت القبطي افتتاح سنة عشرين ومائة وألف الخراجية¹¹² المعلوم ذلك عندهما شرعا، والجاري الحصة المفروغ عنها المذكورة في تصرف مولانا سليمان بيك المشار إليه، وتقسيطه على مرقومة أحمد نام

¹¹¹ - صال الحجارة: هي صا الحجر، من قرى كفر الزيات بمحافظة الغربية، وسميت كذلك نسبة إلى ما تخلف من بقايا أحجار معبدها المصري القديم؛ محمد رمزي، القاموس الجغرافي للبلاد المصرية منذ عهد قدماء المصريين إلى سنة 1945م، القاهرة 1963، ج2، ص126.

¹¹² - توافق 8 شتنبر 1708م .

المرقوم، بموجب التقسيط الديواني المؤرخ في سادس عشر شعبان سنة اثنا عشر ومائة وألف¹¹³ ومولانا سليمان بيك المشار إليه ولاية فراغ ذلك بدلالة ما شرح أعلاه، وبالتصادق على ذلك، فراغا ونزولا وإسقاطا شرعيات، عن طيب قلب وانشراح صدر، لما علم نفسه ولمرقومه في ذلك من الحظ والمصلحة والغبطة الوافرة، وقبل ذلك منه لنفسه، الخواجا محمد الدادي الشرايبي المشار إليه، قبولا شرعيا، وذلك في نظير ما قبضه، مولانا سليمان بيك المشار إليه، من الخواجا محمد الدادي الشرايبي المشار إليه، وقدره ثلاثون كيسا مصرية، عبرة كل كيس منها، خمسة وعشرون ألف نصف فضة، قبضا شرعيا، بتمام ذلك وكماله، بتعويض ذهب بطرة المعاوضة الشرعية، بحضور كل من فخر الأعيان العظام الأمير مصطفى جلبي وأخيه كمال الأعيان الأمير أحمد جلبي ولدا المرحوم قدوة الأعيان الكرام الأمير يوسف أغا ملتزم عسما، وفخر الكتاب الكرام القاضي لاجين الكاتب بمنزل مولانا سليمان بيك المشار إليه، ولم يتأخر له قبله، من ذلك مطالبه ولا شيء قل ولا جل، باعترافه بذلك لشهوده، الاعتراف الشرعي المقبول وتصادق على ذلك، وبمقتضى ذلك صار محمد الخواجا محمد الدادي المشار إليه، يستحق التصرف والالتزام والتقسيط بجميع الحصة التي قدرها اثنا عشر قيراطا شايعا ذلك في كامل أراضي ناحية صال الحجارة وغيره بولاية الغربية من ابتداء غرة توت القبطي افتتاح سنة عشرين ومائة وألف الخراجية، دون مولانا سليمان بيك المشار إليه ومرفوقة أحمد نام المرقوم، ودون كل أحد الاستحقاق الشرعي بالطريق الشرعي للمقتضى المشروح بالتصادق الشرعي المقبول، وثبت الإشهاد بذلك، كما شرح واطر لدى مولانا الحاكم المشار إليه بشهادة شهوده، ثبوتا شرعيا تاما معتبرا مرضيا، تحريرا في عاشر شهر جمادى الآخرة سنة عشرين ومائة وألف (27 غشت 1708م) وحسبنا الله ونعم الوكيل».

الشيخ أحمد الوفاي والشيخ عبد البر البهواشي.

¹¹³ - 5 فبراير 1701 م .

الوثيقة الثانية

**أرشيف الشهر العقاري بالقاهرة: محكمة القسمة العسكرية، سجل
(190)، ص(92)، مادة (323).**

موضوع الوثيقة: الخوجا محمد بن محمد الدادي الشرايبي، يؤجر عدة حصص
التزامات في ولايتي الغربية والمنوفية أسقطت له من الأمير
سليمات بيك مير اللوا بمصر كأسلوب من أساليب استثمار
رأس المال الذي اتبعه التجار المغاربة.

«لدى الحاكم الحنفي استأجر قدوة الأمرا الكرام عمدة الكبرا الفخام المقر
الكريم العالي حايز رتب المفاهر والمعالى مولانا سليمان بيك مير اللوا بمصر
المحروسة أعزه الله تعالى لنفسه الزكية، من فخر التجار الكرام عمدة أصحاب
الوقار الفخام الخوجا محمد بن الحاج محمد المغربي الدادي الشرايبي من
أعيان التجار بمصر المحروسة، زيد توقيره أمين فأجره جميع الحصة التي قدرها
النصف اثنا عشر قيراطا شايعا ذلك في كامل أراضي ناحية صال الحجارة وغيره
بولاية الغربية وجميع الحصة التي قدرها الربع ستة قرايط على الشيوع في
كامل اراضي ناحية طلبوه¹¹⁴ بولاية المنوفية وجميع الحصة التي قدرها النصف
والربع والثلث أحد وعشرون قيراطا شايعا ذلك في كامل أراضي ناحية منية أبو
الكوم¹¹⁵ بولاية المنوفية، المذكورة ولذلك شهرة في محله يدل عليه المعلوم ذلك
لهما شرعا والجاري الحصص المؤجرة المذكورة ولذلك شهرة في محله يدل عليه،
المعلوم ذلك لهما شرعا، والجاري الحصص المؤجرة المذكورة، في تصرف والتزام
وتقسيط الخوجا محمد الدادي المومىء إليه، آل ذلك إليه بالإسقاط من قبل
المستأجر إليه في نظير خمسون كيسا من ذلك كما هو وما هو عن ربع طلبوه،
والنصف والربع والثلث من ناحية أبو الكوم مشروح بحجة الإسقاط المسطرة
من هذه المحكمة الموافقة لتاريخه وشهوده المسقطة قبل تاريخه، بموجب
حجة مخلدة، بيد الخوجا محمد الدادي المشار إليه عشرون كيسا باقي ذلك،

¹¹⁴ - طلبه: اسمها طلبوها من القرى القديمة اسمها الأصلي طيلووه مركز تلا محافظة المنوفية، انظر
محمد رمزي: مرجع سابق، ج2، ص176.

¹¹⁵ - منية أبو الكوم: هي ميت أبو الكوم، من القرى القديمة بمركز تلا وهي الآن قاعدة كمركز من
مراكز محافظة المنوفية، انظر محمد رمزي، مرجع سابق ن ج2، ص179.

وللخواجا محمد الدادي المشار إليه ولاية إيجار ذلك، بدلالة ما شرح، وبالتصادق على ذلك لينتفع مولانا سليمان بيك المستأجر المشار إليه بذلك بالزرع والزراعة والأجرة والإجارة، وكيف شاء الانتفاع الشرعي على الوجه الشرعي لمدة سنة خراجية، وهي سنة عشرين ومائة وألف (1708م) بأجرة سالمة خالصة عن الحصص المذكورة لواجب السنة المؤجرة المذكورة، قدرها من الأكياس المصرية تسعة أكياس، ما هو عن أجرة نصف صال الحجارة المذكورة، خمسة أكياس من ذلك، وما هو عن ربع طبلوه ونصف وربع وثمان مائة أبو الكوم المذكورة أعلاه، أربعة أكياس، بقي ذلك ليقوم مولانا سليمان بيك المستأجر المشار إليه للخواجا محمد الدادي المؤجر المومي إليه بالأجرة المذكورة، في غاية السنة المؤجرة المذكورة، وعلى مولانا سليمان بيك المستأجر المشار إليه القيام بما على ذلك كله من المال لجانب الديوان العالي، ومال الكشف والخدم، والمصاريف الكلية والجزوية، لواجب السنة المؤجرة المذكورة وليس على الخواجا محمد الدادي المشار إليه شيء من ذلك القيام الشرعي إجارة شرعية مشتملة على الإيجاب والقبول، والتسلم والتسليم الشرعيات، بعد النظر والمعرفة والإحاطة بذلك علما وخبرة، نافيين للجهالة شرعا وتصادقا على ذلك كله تصادقا شرعيا، وصدر ذلك بحضور الأخوين الأكرمين، هما: فخر الأعيان الأمير مصطفى جلبي وكمال الأكابر الأمير أحمد جلبي، ولدا المرحوم قدوة الأكابر الأمير يوسف أغا ملتزم عشنا، وفخر الكتاب الكرام القاضي لاجين الكاتب بمنزل مولانا سليمان بيك المشار إليه بأعاليه واطلاعهم على ذلك كله اطلاعا مرعيا، وثبت الإشهاد بذلك لدى مولانا الحاكم المشار إليه، بشهادة شهوده ثبوتا شرعيا، وحكم بموجب ذلك حكما شرعيا، تحريرا في عاشر جمادى الآخرة سنة عشرين ومائة وألف (27 غشت 1708م).

الوثيقة الثالثة

أرشيف الشهر العقاري بالقاهرة: سجل تقارير النظر (12)، ص(108)، مادة (1193).

موضوع الوثيقة: تعيين الشيخ زين الدين عبد السلام، شيخ رواق المغاربة بالأزهر الشريف في وظيفة تدريس حديث في أحد الأوقاف، عوضا عن الشيخ أحمد البكري الصديقي.

«قرر سيدنا ومولانا فرع الدوحة الشريفة المحمدية، وطراز العصابة الهاشمية، علامة عصره ووحيده دهره السيد الشريف المعظم زين الدين عبد السلام المالكي من أعيان أهل الإفادة والتدريس بالجامع الأزهر، وشيخ رواق المغاربة، أدام الله النفع بوجوده آمين. في نصف تدريس حديث بوقف المرحوم نقيب الجيش تغمده الله برحمته عوضا في ذلك عن الأستاذ الأعظم، والملاذ الأفخم الأكرم، مولانا الشيخ أحمد البكري الصديقي الأشعري، سبط آل الحسن، وصاحب السجادة الشريفة حالا لفراغه له عن ذلك، بحسن اختياره، وتمسكه بذلك مؤرخ في خامس عشر شوال سنة خمس وعشرين ومائة وألف (4 نونبر 1713م)، لذلك من المعلوم المعين بالاستيثار تقريراً وفراغا شرعيين تحريراً في الثامن ذي الحجة سنة اثنين وأربعين ومائة وألف (24 يونيو 1730م)».

الوثيقة الرابعة

أرشيف الشهر العقاري بالقاهرة: سجل تقارير النظر (2) ن ص(192)، مادة (2108)

موضوع الوثيقة: تعيين مغاربة في وظائف قراءة القرآن والفقه بالمدرسة الخشابية وبعض الأوقاف.

«قرر مولانا شيخ الإسلام، وأبقى ومكن وقوى فخر أمثاله الحاج حمودة المغربي بن المرحوم الحاج عبد القادر المغربي بناني وولد عمه محمد القاصرين المرحوم الحاج العربي المغربي بناني في أربعة أطلاب وقيراطين من طلب فقه شافعي بالدرسة الخشابية، وأربعة اطلاب وقيراطين من طلب فقه شافعي بالمدرسة الشريفة وقراطين وثلاث قراط بوقف تغري وردي المودي وقيراط بوقف المرحوم سليمان أبو سبعة، وقيراط بوقف المرحوم جزل شيخون وقيراطين ونصف شهادة بوقف المرحوم الشيخ محمد الكازروني وقيراط بوقف المرحوم حكيم الحاجب وقراط وطلبين بوقف إسماعيل العمادي وثلاث جباية ونصف شادية ونصف كتابة غيبة بوقف خوندسرما عملا في ذلك بتقرير هما المشمول باسم وختم مولانا سلسل آل الصديق الكرام الشيخ الإمام العلامة الهمام شهاب الملة والدين أحمد الصديق الأشعري سبط آل الحسن صاحب السجادة الشريفة بمصر سابقا المؤرخ في سادس عشر ربيع آخر سنة إحدى وأربعين ومائة وألف (19 نونبر 1728م)، ومكنهما من ذلك وأمر بإتباعه وعدم العدول عنه بما لكل من ذلك من المبين باستبحار وقفه تقريراً وتمكيناً وتقوية ومرا شرعيات، تحريراً في خامس عشر جمادى الأولى سنة أربعة وأربعين ومائة وألف (25 نونبر 1731م)».